مشروع السنوات الخمس في الهند

معالم المشروع

مشروع السنوات الخمس في الهند

معالم المشروع

تمهيد

يتضمن هذا الكتيب وصفا موجزا للهدف الرئيسى من مشروع السنوات الخمس فى الهند ، ذلك الهدف الذى يتمثل فى عبارة واحدة ، هى أن يتوفر لكل هندى وهندية حياة أطيب وأكثر رغدا

ولعلنا نذكر أن ظروف الهند ، حينما ظفرت باستقلالها ، كانت غير مواتية فى كثير من مناحى الحياة ، اذ لم يكد يطلع فجر الحرية على الدولة الجديدة حتى كان عليها أن تواجه مشكلات عديدة ، كلها معقدة تكاد تستعصى على الحل . فكان عليها اعادة الامن والنظام فى ربوع البلاد ، وكان عليها أن تبتكر الحلول لكثير من مشكلاتها السياسية المستعصية ، وكان الشعب يتطلع الى مستوى أرقى من الحياة ويتطلب المزيد من العيش الكريم ، فى وقت كانت فيه موارد البلاد لا تكاد تكفى لسد مطالب الحياة الاساسية . ثم جاء تقسيم الهند على اثر ذلك فكان ضربة قاسية على اقتصاديات البلاد المتداعية بعد أن أنهكتها الحرب العالمية الثانية ، وادى اقتطاع الاقاليم التى تتمتع فى ريها بالترع فى السند والبنجاب ، وضياع الاراضى الواطئة الخصبة فى بنغال الشرقية ، الى زيادة مشكلة الغذاء تعقيدا على تعقيد ، والى نقص انتاج الجوت والقطن . وزاد من أعباء الدولة الناشئة بعد كل ذلك ما وقع على كاهلها من واجبات اقتضتها ضرورة اغاثة الملايين من المهاجرين الذين فروا اليها من الباكستان ، وتزويدهم بالمسكن الذى يؤويهم ، وتدبير العمل الذى يسد أودهم

كل ذلك اقتضى من الدولة الجديدة اتخاذ الاجراءات التى تكفل التغلب على آفات الحرب وشرور التقسيم وارتفاع الاسعار ، وتضمن زيادة الانتاج وتوزيع مايتوفر من حاجيات الحياة توزيعا عادلا

ولقد حرصت حكومة الهند المركزية ، كما حرصت حكومات الولايات ، على اتخاذ تدابير سريعة والقيام ببعض مشروعات الاصلاح العاجلة لمواجهة الموقف والارتفاع بمستوى الحياة بين عامة الشعب فى أقرب وقت ، حتى استنفد ذلك كل

موارد البلاد ، على قلتها ، فى المال والرجال والموظفين الفنيين ذوى الخبرة . وكان لابد بعد ذلك من وضع بيان شامل بحاجات البلاد ومواردها ورسم خطة للعمل على الموازنة بين مطالب البلاد فى ناحية ومواردها فى ناحية أخرى . فانشأت حكومة الهند فى سنة ١٩٥٠ لجنة للتخطيط والتنظيم تقوم بحصر موارد البلاد واقتراح خير السبل لاستغلالها استغلالا فعالا يوازن بين حاجات البلاد فى نواحيها المختلفة

وباشرت هذه اللجنة مهمتها واستنارت بآراء ممثلى مختلف الوزارات والمصالح فى الحكومة المركزية ، وممثلى الولايات ، واستطلعت اتجاهات الرأى العام الى أن أتيح لها نشر مسودة المشروع الذى اقترحته فى يولية سنة ١٩٥١ . وقد طرح هذا الموضوع بعد ذلك على الملأ « ليكون موضوع بحث عام ومناقشة واسعة الى أبعد حد » . وكان لما وجه من نقد وما أثير من اقتراحات أثره فى ادخال بعض التعديلات على المشروع الاصلى . وأخيرا قدم مشروع السنوات الخمس فى صورته النهائية الى البرلمان الهندى فى ديسمبر سنة ١٩٥٢

ويقع تقرير اللجنة الذى رفعته الى حكومة الهند فى نيف وألف صفحة . وهو مطبوع باللغة الانجليزية . والى جانب ذلك طبعت نسخة شعبية منه بعد أن بسطت وأوجزت لتكون فى متناول القارىء العادى ، وهى تباع باللغة الانجليزية كذلك

والكتيب الحالى هو الحلقة الاولى فى سلسلة المطبوعات الخاصة بمشروع السنوات الخمس فى الهند . وقد قصد منه بيان معالم هذا المشروع وابراز خطوطه الرئيسية

وسيتلوه كتيب آخر يعالج مدى ما قطعته الهند فى سبيل تنفيذ هذا المشروع خلال السنوات الثلاث الاولى من الاجل المحدد له

الفصل الأول

الأهداف

ازدياد الانتاج ، والتقليل من المفارقات القائمة ، هما الهدفان الرئيسيان من مشروع السنوات الخمس

ومن ثم كان بناء الخزانات ، وحفر الترع ، وانشاء الطرق ، وتشييد المصانع ، واستصلاح الاراضى ، وتحسين سبل الزراعة بعض ما تضمنه المشروع من وسائل زيادة النشاط الاقتصادى فى البلاد . على أن هدف الهند مع ذلك لا يقتصر على مجرد زيادة الثروة بل يشمل رفع مستوى الافراد انفسهم واصلاح شأنهم . ولهذا كان المشروع يتضمن بناء المدارس والمستشفيات كى تتهيأ للشعب الفرصة ليحيا حياة سعيدة ويعيش عيشة صحية متحررة من ظلام الجهل وآفات المرض ، وستكفل الدولة للشعب عامة أن يجنى ثمار هذه الجهود القومية التى تبذل من أجله

أن الهدف الذى وضعناه نصب أعيننا هو مضاعفة نصيب كل فرد من الدخل ، وان كان هذا الهدف لن يتحقق كاملا الا فى مدى خمس وعشرين سنة ، لاننا مازلنا شعبا فقيرا بالنسبة لغيرنا من الشعوب ، وليس فى طاقتنا أن نستجمع مواردنا كلها وأن نسير بها فى مدارج النهوض بخطوات أوسع . على أن مشروع السنوات الخمس كفيل بأن يرتفع بدخلنا القومى من ٦٥٧٠ر٦ مليون جنيه الى ٣٠٠ر٧ مليون جنيه . وكلما اتسعت مواردنا بالتدريج ، وكلما زادت الاموال التى تستثمر فى مشروعات تحسين الزراعة ، وبناء المصانع ، واقامة الخزانات ، كلما زاد دخلنا بقدر ما يكتب لهذه المشروعات من نجاح

التخفيف من حدة المفارقات

وتحقيق العدالة الاجتماعية هو كذلك أحد أهداف المشروع ، اذ لايزال يعوزنا القسط فى توزيع الثروة بين الاغنياء والفقراء ، وبين سكان المدن وأهل الريف .. كل هذا يستتبع القضاء على الفوارق الحادة واعادة بناء المجتمع على أسس من العدالة ، حتى يكون مجتمعا خيرا مما هو

وكل اجراءات مبتسرة تقوم على التسرع والارتجال لاشك تبعدنا عن الهدف وقد تنتهى بنا الى الفشل ، لانها تحدث فتورا فى حركة ادخار المال مع ما يترتب على ذلك

من تخفيض الاموال المودعة وتعطيل التقدم الاقتصادى . كذلك كان علينا أن نباعد بين أنفسنا وبين أساليب العنف فى اعادة بناء المجتمع ، لانها أساليب غريبة على تقاليدنا ، ولان كل تغيير يطرأ على نظمنا يجب أن يسير فى طريق منتظم وأن يكون ثمرة التشريع والتقنين

ولقد بدأ العمل فعلا فى هذا الطريق القويم بالغاء الاقطاع ، وأقر البرلمان تشريعا يقضى بفرض ضريبة على التركات ، وبدأ العمل يجرى للأخذ بيد من هم دون غيرهم حظا فى الحياة . وما الاجراءات الكفيلة بحماية المستأجرين ، وتحسين حال الطبقات المتخلفة الا بعض الوسائل التى قصد منها تحقيق هذا الهدف

الدولة والمشروعات الفردية

أن كل تقدم يستند الى الدراسة العميقة والتنظيم الدقيق يقتضى اشتراك الدولة فى النواحى الاقتصادية . من ذلك ما يجب على الحكومة من العمل على تجديد وسائل الزراعة والصناعة ، واستغلال القوى المائية ، واقتباس أحدث الوسائل الفنية فى الانتاج الصناعى . فبغير هذه التحسينات لن يتوفر لاقتصادنا أن يخطو خطوات واسعة الى الامام بالسرعة الواجبة ، ولن يتاح لنا أن نحقق للشعب آماله فى وقت معقول

لهذا كان لزاما على الدولة أن توجه قوى الانتاج فى البلاد وجهة سليمة ، وأن تحتفظ فى الوقت عينه للمشروعات الفردية بمكانها فى إقتصادياتنا . على ان هذه المشروعات لا ينبغى أن تكون خاضعة لعامل الكسب وحده ، وانما يجب أن يراعى فيها خير الشعب كله

ونستطيع من دراسة الارقام التالية أن نستبين الوضع النسبى بين ماتؤديه الدولة من جهة ، وما تختص به المشروعات الفردية من جهة أخرى . وهذه الارقام تمثل القيمة الدفترية لما كان يملكه كل من الطرفين فى سنة ١٩٥٠ — ٥١ من آلات وأجهزة :

ما يخص الدولة مقدرا بملايين الجنيهات	
السكك الحديدية	٦١١
أعمال الرى بما فيها مشروعات أودية الانهار على اختلافها	٩ر١٦٧
المواصلات والاذاعة	٧ر٣٨
المشروعات الكهربائية	٧٧ر٣٥
الصناعات	١٢ر٣٢
الطيران المدنى	٣ر٧
الموانىء	٨٤ر٥
منظمة الجرارات المركزية	٦٥ر٣
المجموع	٢٨ر٩٠٢

ما يخص المشروعات الفردية مقدرا بملايين الجنيهات	
مصانع ومنشئات صناعية	٨١٠
مزارع واسعة	٧٣
مشروعات كهربائية	١ر٥١
مناجم	٩ر٢١
السفن والطيران	٥٦ر٢٤
النقل الميكانيكى بالسيارات	٩ر٩٤
المجموع	٤٦ر١٠٧٥

ومن ثم فان مشروع السنوات الخمس يقوم على التعاون بين الاعمال الحكومية والمشروعات الفردية ، ويفسح المجال أمام تلك المشروعات كى تنمو وتنتعش . بل لقد اتسع نطاق العمل أمامها حتى أصبح عليهما أن تضاعف الجهد كى تساير الواجبات التى ألقيت على عاتقها

الفصل الثانى

هيكل المشروع

يمتد الاجل المضروب لتنفيذ مشروع السنوات الخمس من سنة ١٩٥١ الى سنة ١٩٥٦ . وقد رصد لتنفيذه مبلغ ١٥١٠ر٣٧ مليون من الجنيهات يوزع على نواحى الاصلاح المختلفة على الوجه التالى :

	القيمة مقدرة بملايين الجنيهات	نسبة الاعتماد الى جملة المبلغ
الزراعة والنهوض بالجماعات	٢٦٣	١٧ر٥ ٪
الرى	١٢٢	٨ر١ ٪
أعمال مختلفة متصلة بالرى وباستخدام مصادر القوى المائية	١٩٤	١٢ر٩ ٪
القوى المحركة	٩٣	٦ر١ ٪
النقل والمواصلات	٣٦٢	٢٤ ٪
الصناعات	١٢٦	٨ر٤ ٪
الخدمات الاجتماعية	٢٤٨	١٦ر٤ ٪
التعمير	٦٢	٤ر١ ٪
أعمال أخرى مختلفة	٤٠ر٣٧	٢ر٥ ٪
المجموع	١٥١٠ر٣٧	١٠٠ر٠ ٪

ومشروع السنوات الخمس لا يعدو أن يكون خطوة أولى نحو مدارج التقدم السريع فى المستقبل . فأهدافه التى يسعى اليها ومشروعاته التى يتضمنها لزيادة الانتاج ليست شيئا مذكورا بجانب ما يتعين على البلاد أن تقوم به فى خلال العشرين سنة القادمة ، ولكنها مع ذلك شىء له قدره اذا قيست بما عمل فى الماضى قبل أن تظفر الهند باستقلالها . وقد حرص المشروع على تنسيق مطالب الوزارات المختلفة ، رغم مبالغة كل وزارة فى التحمس لمطالبها ، حتى يستطيع أن يحقق أقصى نفع يمكن استخلاصه من المود التى تتوفر للبلاد خلال فترة تنفيذ المشروع

وقد أعطيت الصدارة فى هذا المشروع للاصلاحات الزراعية ولاستغلال مصادر



استصلاح الاراضى البور فى ولاية ماديا براديش

منظمة الجرارات المركزية تعمل فى قطع الاشجار تمهيدا لزراعة الارض

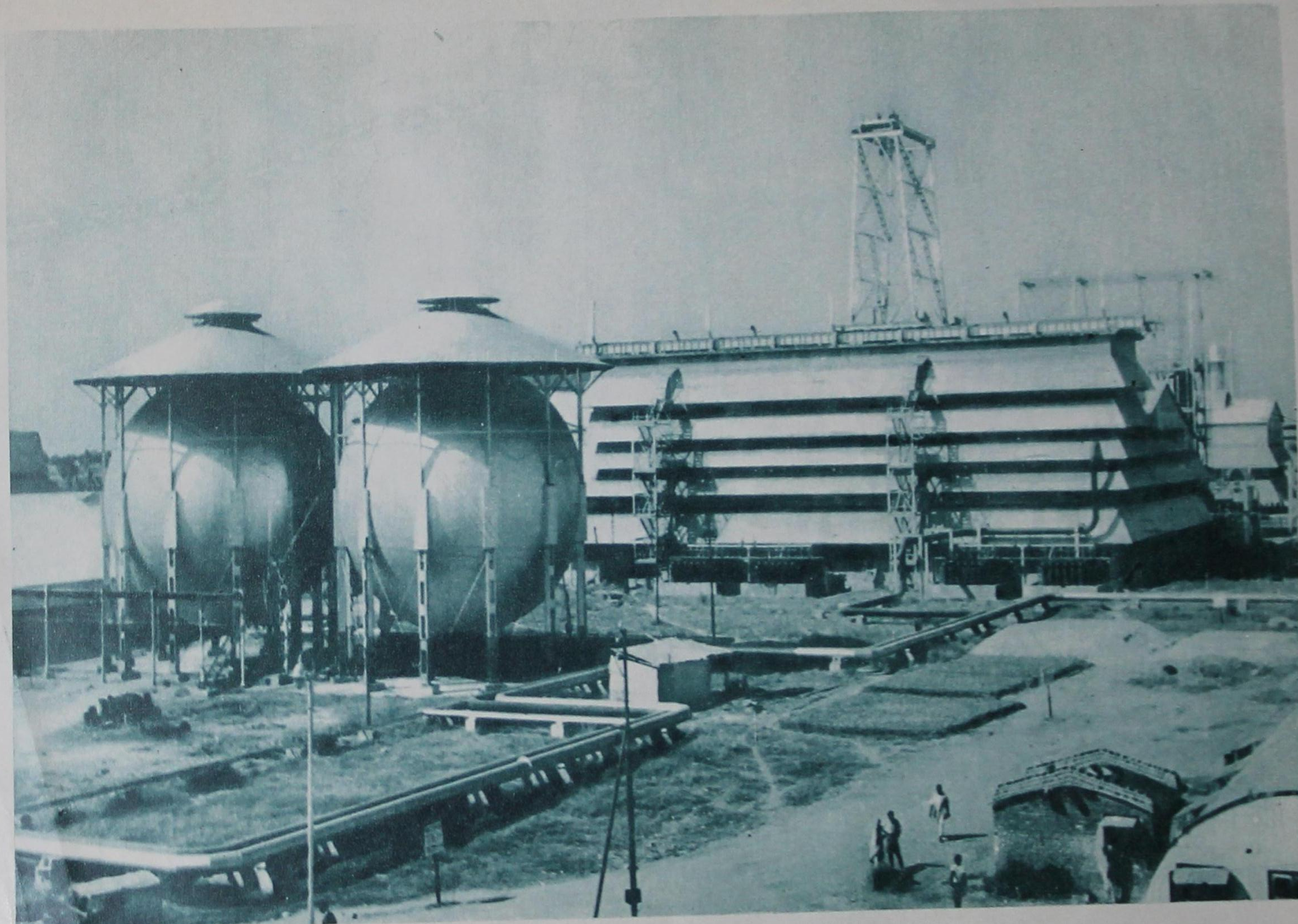





تدريب الفلاحين على تسميد الارض

منظمة الجرارات المركزية تعمل في قطع الاشجار تمهيدا لزراعة الارض

مصانع سندرى للمخصبات اللازمة لتحسين الزراعة



خزان نانجال احد مشروعات الرى الكبرى



خزان تيلايا وبجانبه محطة توليد الكهرباء



القوى المائية ، وهو أمر لا غرابة فيه مادام أكثر من ثلثى الشعب الهندى يعتمد فى معاشه على الزراعة . فاذا نحن قصرنا اليوم فى الاخذ بيد هؤلاء فى سبيل زيادة الانتاج ومضاعفة الكسب كان نظامنا الاقتصادى مفتقرا الى القوة الدافعة التى تدفع به الى الامام . هذا الى استحالة التوسع فى الصناعة اذا ظلت الزيادة فى انتاج المواد الغذائية والمواد الخام تسير بخطى حثيثة . لذلك كان الامر يتطلب من ملايين المزارعين أن يساهموا بجهودهم وتفكيرهم فيما تضطلع به الدولة فى هذا الميدان

وسيكون من اثر برنامج التوسع فى الرى الذى يتضمنه مشروع السنوات الخمس تنشيط النهضة الزراعية . وعلى الرغم مما لمشروعات استنباط الكهرباء من صلة وثيقة بأعمال الرى فقد أعطيت هذه المشروعات ماتستحقه من أهمية فى ذاتها ، مستقلة فى ذلك عن الرى ، لان استنباط الكهرباء ضرورى لاحياء الصناعات الريفية بقدر ما هو ضرورى للتوسع الصناعى فى المدن

ومن جهة أخرى يجب أن يتمشى التحسن فى المواصلات ووسائل النقل مع التوسع فى تشييد صرح كيان الهند الاقتصادى . ولهذا عنى المشروع بطرق المواصلات والسكك الحديدية

ثم لما كانت معظم موارد الحكومة موجهة للاصلاح الزراعى ، وأعمال الرى ، وطرق المواصلات ، كان لابد لها من القاء معظم العبء فى مشروعات التقدم الصناعى على كاهل المؤسسات الاهلية ، مع استمرارها فى الاضطلاع بمهمة استكمال المشروعات الصناعية التى لا يزال العمل يجرى فيها وبناء المصانع الجديدة التى يستلزمها انتاج المواد الضرورية كالحديد والصلب والاجهزة الكهربائية الثقيلة التى لا غنى عنها فى نهضتنا الاقتصادية

ومن ناحية أخرى فان الحاجة الماسة الى النهوض باقتصادنا لم تدع مجالا كبيرا للتوسع فى الخدمات الاجتماعية . ومع أن هذه الخدمات قد قطعت شوطا كبيرا فى مدارج التقدم فى السنوات الاخيرة فانها مازالت بعيدة عن تحقيق حاجات البلاد الكاملة فى هذه الناحية . على أن كل قصور فى هذا الميدان يمكن تداركه بجهود الشعب وتضافر المنظمات الاهلية المختلفة . ففى استطاعة أفراد الشعب مثلا أن يعاونوا فى النهوض بمستوى الصحة وفى العمل على مكافحة الامية

ولم تغفل لجنة مشروع السنوات الخمس عن حاجات المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم ، فخصصت لهم ٦٢ مليونا من الجنيهات تصرف فى أعمال البناء والتعمير

وزادت اللجنة فاقترحت لكل فرع من فروع الاصلاح الاقتصادى السياسة التى ينتهجها ، والبرنامج الذى يحققه ، والهيئة التى تقع على كاهلها مهمة تنفيذه

الفصل الثالث

الزراعة

يشتغل ثلثا سكان الهند بالزراعة ، ومع ذلك فان الارض لا تغل ما يكفى لحاجة البلاد من المواد الغذائية ومن القطن والجوت والبذور الزيتية . لذلك كان مشروع السنوات الخمس يسعى الى : (١) معالجة هذا القصور (٢) التلغب على النقص فى المواد الخام او على الاقل التخفيف من حدته (٣) تغيير معالم البيئات الريفية وتبديل نظرة الريفيين الى الحياة

وقد وزعت المبالغ المخصصة للاصلاح الزراعى على الوجه التالى :

	المبلغ مقدرا بملايين الجنيهات
الزراعة	١٣٤ر٤٨
الطب البيطرى ورعاية الحيوانات ، بما فى ذلك تحسين مصانع مستخرجات الالبان	١٦ر٢٧
الغابات	٨ر٥٣
الجمعيات التعاونية فى الريف	٥ر١٩
مصايد الاسماك	٣ر٣٩
النهضة الريفية	٧ر٦٤
مشروعات الجماعات	٦٥ر٧٠
مشروعات محلية	١٠ر٩٥
برامج خاصة بالجهات التى تتعرض لنقص فى المواد الغذائية	١٠ر٩٥
المجموع	٢٦٣ر١٠

١ – برنامج الاصلاح الزراعى

من الاهداف التى يصبو اليها برنامج لجنة تخطيط مشروع السنوات الخمس هو زيادة الانتاج الزراعى بمقدار ٧ر٦ مليون طن من الحبوب الغذائية ، ١ر٢٦ مليون بالة

من القطن ، ٢ر٠٩ مليون بالة من الجوت ، ٧ر٠ مليون طن من السكر ، ٤ر٠ مليون
طن من البذور الزيتية

ويتألف البرنامج من : (١) مشروعات وضعت بالاستشارة مع حكومات الولايات (٢) مشروعات اضافية اقترحتها اللجنة نفسها . والمنتظر أن تؤدى المشروعات الاولى الى انتاج ٥ر٦ مليون طن من الحبوب الغذائية على النحو المبين فى الجدول الآتى :

	مقدرة بملايين الاطنان
نتيجة لمشروعات الرى الكبرى	٢ر٠١
نتيجة لمشروعات الرى الصغرى	١ر٧٨
نتيجة لاستصلاح وتحسين الاراضى	١ر٥١
نتيجة لاستخدام الاسمدة والمخصبات	٠ر٦٥
نتيجة لاستعمال البذور المنتقاة	٠ر٥٦
المجموع	٦ر٥١

وسيكون فى استطاعة مشروعات الرى الكبرى والصغرى رى ١٦ر٧ مليون من الافدنة

اما برنامج استصلاح الاراضى وتحسينها فيقضى بزراعة ٤ر٧ مليون فدان على أن تشترك فى تنفيذ ذلك الحكومة الوطنية وحكومات الولايات معا . وتبلغ تكاليف المشروع ٢٥ر٥ مليونجنيه ، وستقوم المنظمة الاهلية للجرارات من ناحيتها باستصلاح ما يقرب من ١ر٤ مليون فدان ، كما تقوم المنظمات المماثلة لها فى الولايات باستصلاح ١ر٢ مليون فدان أخرى . أما المساحات الباقية لاستكمال الحد المقرر فى المشروع فسيقوم باستصلاحها المزارعون أنفسهم بمعاونة الحكومات

ويقضى المشروع بتزويد الفلاحين بالبذور المستحدثة وبالمخصبات ، وتشجيعهم على استخدام الآلات الزراعية الحديثة

وقد اقترحت لجنة مشروع السنوات الخمس مشروعات اضافية أخرى نفصلها فيما يلى كى يستبين القارىء نوعها وماهيتها :

	مقدرة بملايين الجنيهات
١ ــ اعمال اضافية تابعة لمشروعات الرى الصغرى	٢١ر٩٠
٢ ــ برامج اضافية لانشاء آبار أنبوبية	٤ر٣٨
٣ ــ مشروعات لتنظيم التوسع القومى	٢ر١٩
٤ ــ تخصيص مساحات اضافية من الاراضى استجابة لحملة « أكثروا من المواد الغذائية » خلال عام ١٩٥٢ــ٥٣	٧ر٣٠
٥ ــ مشروعات للنهوض بالجماعات ، بما فيها ٦٦ مشروعا بدىء فيها فعلا	٦٥ر٧٠

وان الزيادة الهائلة فى الانتاج التى يستهدفها مشروع السنوات الخمس لتتطلب جهدا كبيرا وعملا متواصلا فى جميع ارجاء الهند . وقد قسمت كل ولاية الى وحدات

مركزية وكل مركز الى وحدات قروية وخصص لكل وحدة منها نصيبها من هذه الاعباء . ولا غرو فى ذلك فان الواجب يقتضى من كل مجلس قروى ، بل ومن كل مزارع ، الا يكتفى بالقدر الذى يخصه فى سبيل تحقيق هذا المشروع بل يجب أن يعمل على تخطى الحدود المرسومة له . وحسب كل مزارع أن له من معاونة الادارة الزراعية وخدمات موظفيها ماهو كفيل بالاخذ بيده فى هذه المهمة العظيمة

النواحى المالية :

وبديهى أن الصعوبات المالية هى احدى العقبات التى تعترض سبيل الفلاح . ولذلك حرص مشروع السنوات الخمس على تذليل هذه الصعوبات بما هيأه من مساعدات مالية للمزارعين عن طريق بنك الاحتياطى الهندى (ريزرف) وعن طريق جمعيات التسليف التعاونية التى تهيمن عليها الدولة . ويرجى ، عند انتهاء الاجل المضروب لتنفيذ هذا المشروع ، أن يكون قد تم تدبير مبالغ سنوية لاقراض الفلاحين قدرها ٧٣ مليونا من الجنيهات للقروض القصيرة الاجل ، ١٨ مليــــونا للقروض المتوسطة الاجل ، ٣ر٦ مليونا أخرى للقروض الطويلة الاجل

تسويق المنتجات على أسس تعاونية :

جرت عادة الفلاح فيما مضى على أن يبيع حاصلاته اما عن طريق السماسرة فى الاسواق واما عن طريق المرابين الذين يقرضونه المال مما أدى الى حرمانه من ثمرة جهده ومن حقه المشروع فى الربح . ولذلك فان العمل يجرى بجد فى الوقت الحاضر لتنظيم الاسواق وتأسيس جمعيات تعاونية لتسويق المنتجات من أقصى البلاد الى أدناها . ولن يكون عمل هذه الجمعيات قاصرا على بيع حاصلات الفلاح ، بل ستقدم له القروض التى يحتاج اليها وتمده بالبذور المنتقاة وبالمخصبات ، كما تقوم بالمعاونة فى تجهيز هذه الحاصلات فى مراحلها المختلفة كلما استطاعت الى ذلك سبيلا

وقد أصابت البلاد نجاحا يذكر حتى الآن فى بيع الحاصلات على أسس تعاونية فبلغ عدد الاتحادات والجمعيات التعاونية لمنتجى قصب السكر فى اقليم أوتاربراديش وحده ١٦٠٠ ، ويجرى العمل فى ولاية بومباى فى الآونة الحاضرة لتجربة انشاء أسواق تعاونية لبيع الاقطان

٢ – النهوض بالجماعات والخدمات العامة

وسيكون من أثر مشروعات التطور الجماعى بذل جهود متناسقة ومتواصلة للنهوض بالنواحى الاقتصادية فى الريف ، ولتغيير معالم القرية الهندية

فقد كانت النهضات الريفية فيما مضى مبتسرة ومرتجلة ومتقطعة ، وكان اتصال المصالح الحكومية فى الولايات بالفلاحين والمزارعين يتم عن طريق صغار موظفيها فى الريف ، وهؤلاء كثيرا ما كانت تعوزهم الخبرة والدراية . وأزيد من ذلك أن كلا منهم كان عمله قاصرا على ناحية واحدة من مظاهر الحياة فى الريف ولذلك كان اعجز من أن يستطيع معالجة مشاكل القرية المتعددة جملة وتفصيلا . ومن ثم فقد ظل عمل هؤلاء الموظفين مفككا يفتقر الى عنصر الترابط مما أدى الى خلق حالة من الارتباك

والاضطراب فى حياة الفلاحين . اما الآن فقد اسفرت المشروعات الجماعية عن انشاء أداة واحدة لمعالجة مشاكل الفلاحين جملة وتفصيلا

وقد بدىء بتنفيذ هذا النظام فى ٦٦ اقليما اختيرت لهذا الغرض . فيشرف على كل اقليم مراقب ادارى عام يشمل اختصاصه ٣٠٠ قرية تضم ٢٠٠٫٠٠٠ نفس وفيها نحو ١٥٠٫٠٠٠ فدان من الاراضى الزراعية . وينقسم كل اقليم الى ثلاث وحدات ، كل وحدة تضم مائة قرية يتراوح عدد سكانها ما بين ٦٠٫٠٠٠ ، و ٧٠٫٠٠٠ نفس ، ثم تنقسم كل وحدة بدورها الى مجموعات فى كل منها خمس قرى ، ويشرف على كل مجموعة مشرف متصل بالفلاحين اتصالا وثيقا فى أمور معاشهم وسائر حاجاتهم . وستبلغ تكاليف كل اقليم ٤٧٤٫٠٠٠ جنيه فى ثلاث سنوات تدفع منها الحكومة المركزية ثلاثة أرباع المصروفات غير المتكررة ونصف المصروفات المتكررة

وبديهى أنه لابد للموظفين الذين يقومون على تنفيذ هذه المشروعات من أن تكون لهم دراية كاملة بمشكلات الاقليم الذى يعهد اليهم بالاشراف عليه ، كما يتحتم على أولئك الذين يعملون فى المجموعات القروية أن يزوروا كل مزارع وان يقفوا على حاجاته ويلموا بكل ما يعترضه من صعوبات . اما مراقب الاقليم العـام فانه يقوم بوضع خطة العمل بناء على ما يتجمع لديه من المعلومات التى يوافيه بها المشرفون المحليون

واما العمل فيما يتصل بالخدمات الخارجية فى القرى فانه يرتكز الى تعاون الادارات الحكومية المختلفة . فحملة مقاومة الملاريا مثلا قد نظمت بمعاونة الادارة الصحية ، بينما تقوم الادارة الزراعية بالمعاونة فى استصلاح الاراضى البور . وهذا التعاون المشترك بين القرى والادارات الحكومية هو ظاهرة جديدة لم تكن موجودة فيما مضى ، وهو يستتبع بطبيعة الحال ابتكار وسائل جديدة لتحقيق التعاون بين المصالح الحكومية المختلفة وتنظيمه .

وتشير التقارير الواردة عن سير هذه المشروعات الجماعية الى تقدم مطرد ونجاح عظيم فى كثير من الجهات . فقد ارتفع الخط البيانى لكمية الانتاج ارتفاعا ملحوظا فى أماكن كثيرة ، وشقت الطرق ، واصلحت الآبار ، وطهرت المصارف ، وبنيت المدارس فى القرى . ولعل خير مظاهر التقدم هو ذلك التحمس الذى يبديه القرويون فى كل مكان لهذه المشروعات التى تهدف الى النهوض الجماعى

وهذه المشروعات ليست فى الواقع الا جزءا من مشروع أوسع يضطلع به مجلس الخدمات الوطنية للنهوض بالجماعات . ويرجى أن تعم هذه الخدمات البلاد جميعها فى غضون عشر سنوات ، وان تمتد بركتها خلال فترة مشروع السنوات الخمس الى ١٢٠٫٠٠٠ قرية ، أى الى نحو ربع سكان الريف . وسيقتضى التوسع فى هـذه الخدمات تخصيص مشرف لكل عشر قرى فى الاحوال العادية ، أما فى الجهات التى تكون فيها حركة النهوض الجماعى أكثر نشاطا فسيخصص مشرف لكل خمس قرى

٣ ـ اصلاح الملكيات الزراعية

ولننظر الآن كيف حاولت لجنة مشروع السنوات الخمس معالجة بعض المشكلات

الاساسية التى احاطت باقتصاديات الريف وفى مقدمتها ملكية الاراضى الزراعية وادارتها

فالاراضى الزراعية فى الهند مكتظة بأهلها ، ويبلغ متوسط ما يفلحه الزراع فى الهند خمسة أفدنة لكل منهم ، بينما يصل هذا المتوسط الى ١٤٥ فدانا فى أمريكا والى ٢١ فدانا فى بريطانيا . وطبيعى أنه كلما ازداد عدد السكان فى الهند كلما تضاءلت حيازة الارض باطراد . يضاف الى ذلك صعوبة أخرى ، ذلك أن الارض التى يقوم الفلاح الهندى على زراعتها ليست كلها متصلة الاطراف فهى كثيراما تكون مبعثرة فى جهات متعددة مما يزيد فى صعوبة استغلالها

فاذا بعثرت الملكيات الزراعية كان من المستحيل احاطتها بسياج يحمى مافيها من زراعة بل كان من العسير زراعتها زراعة ناجحة تدر على الزراع ما يعوض جهودهم . ولذلك فقد كان الفلاح قليل الاكتراث بزراعة مافى حوزته من أرض غير مجزية ، وانتهى به الامر الى أن أصبح لايكاد يجد ما يكفى طعام أهله الا بشق الانفس . فهو فقير لانه لا يجد ما يبيعه من خيرات الارض الا النزر اليسير . ثم هو عاجز بسبب فقره عن استخدام البذور المنتقاة والاستعانة بأدوات الزراعة الحديثة وبالاسمدة والمخصبات المختلفة . وهكذا تخلفت الزراعة فى بلادنا عن ركب التقدم

من أجل هذا اقترحت لجنة مشروع السنوات الخمس لم شعث الارض المبعثرة وتكتيلها فى يد صاحبها كعلاج لمشكلة الحيازات المفتتة التى عاقت تقدم الزراعة . والفلاح نفسه قد أدرك هذه الخطوة العلاجية التى يجب العمل على تحقيقها . وكذلك رات اللجنة علاجا لهذه المشكلة تحريم التقسيم من الباطن فيما يقل عن حد معلوم من الملكيات الزراعية

هذا الى أن استخدام الوسائل العلمية فى الزراعة لن يؤتى ثمره الا اذا كانت زراعة الملكيات الصغيرة تقوم على المشاركة وعلى التعاون . ولهذا فان انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية يلقى تأييدا واسعا من مشروع السنوات الخمس ويقابل بتشجيع من جميع الجهات

سياسة جديدة لحيازة الارض :

ولا بد لنا أن نتساءل هنا عن الأسس التى يجب أن تقوم عليها ملكية الارض وطرق فلاحتها ، فعلى الاجابة على هذا السؤال يتوقف تقدم الزراعة فى كثير من نواحيها . فالزراع يفتقدون كل وازع الى العمل الجدى الا اذا كانوا يملكون الارض التى يفلحونها . واذا كانوا يزرعون أرض غيرهم فلا أقل من أن يضمنوا بقاء الارض فى أيديهم وأن يضمنوا لانفسهم ثمرة مجزية لجهودهم التى ينفقونها فيها . ولقد تضافرت فيما مضى عوامل كثيرة على تثبيط عزيمة الزراع والتقليل من نشاطهم ، منها الوسطاء العديدون الذين حجبوا الدولة عن الزراع ، وعدم استقرار الفلاحين فى أراضيهم ، وارتفاع الايجارات الزراعية . ولهذا فلا مناص لنا الآن من تغيير بناء المجتمع الريفى تغييرا شاملا ، اذا كنا نريد النهوض باقتصادياتنا نهوضا محسوسا . وأن سياسة حيازة الاراضى الزراعية التى اقترحتها لجنة مشروع السنوات الخمس لكفيلة بتحقيق هذا الهدف وبوضع الاساس لنظام جديد فى حياة قرانا ومعاشها . من ذلك الغاء

نظام الوسطاء فورا بعد أن ألغى الاقطاع فى براديش ، وبيهار ، وأوريسا ، وماديا برادش

الحد الاقصى للملكيات الزراعية :

كذلك اقترحت اللجنة ، تحقيقا للعدالة الاجتماعية ، تحديد حد أقصى للملكية الاراضى الزراعية . وسيطبق هذا النظام فى الحالتين التاليتين :

ا ـ فى حالة استرداد الارض لفلاحتها بمعرفة أصحابها

ب ـ فى الملكيات الجديدة فى المستقبل

ولكن ماذا عساه يكون مصير الارض التى تزيد مساحتها على الحد الاقصى والتى لا تزال فى أيدى أصحابها ؟ وكان رد لجنة مشروع السنوات الخمس على هذا السؤال اقتراحا بتمكين المستأجرين ـ اذا كانت الارض تزرع عن طريق التأجير ـ من تملكها نظير دفع تعويض ملائم لاصحابها . اما اذا كان الملاك هم الذين يزرعون الارض بأنفسهم فان كفايتهم يجب أن تكون المحك لمدى أهليتهم للاحتفاظ بما فى أيديهم . فاذا أحسنوا زراعة عزبهم سمح لهم باستبقائها والا استولت عليها حكومة الولاية وعهدت بادارتها الى الجمعيات التعاونية

ويلقى أصحاب المزارع المتوسطة والصغيرة فى الوقت عينه كل رعاية وتشجيع على زيادة انتاجهم على أسس تعاونية . فاذا قصروا فى استرداد أراضيهم ليتولوا زراعتها بأنفسهم قبل انتهاء أجل معلوم كان لمستأجرى هذه المزارع حق تملك ما يزرعون . أما المستأجرون الذين يفضلون الاكتفاء باستئجار الارض دون امتلاكها فقد ضمنت لهم اللجنة أن تكون مدة الايجار خمس سنوات قابلة للتجديد وحددت قيمة الايجار بما يوازى ربع قيمة المحصول أو خمسه فى بعض الحالات

ادارة القرى على أسس تعاونية :

على أن فائدة هذه الاصلاحات لن تتعدى فئة قليلة من العمال الزراعيين الذين لا يملكون أرضا مما يؤدى الى بقاء المفارقات فى الاوضاع بين أفراد الجماعات الريفية الى حد كبير . ورغبة فى القضاء على تباين الاوضاع بين الناس اقترحت لجنة مشروع السنوات الخمس الاستعانة بادارة القرى على أسس تعاونية لما ينطوى عليه ذلك من حل لكثير من مشكلات الريف

ويقضى هذا الاقتراح بأن يكون استغلال الاراضى الزراعية التى تقع فى زمام القرية واستثمار موارد القرية الاخرى على أساس المشاع والجهد المشترك لخير أهلها جميعا

وسيكون فى الامكان استخدام الوسائل العلمية فى استغلال المزارع التعاونية دون الاخلال بحقوق ملكية الافراد ، وكل ما هنالك هو أن يتساوى كل من يؤدون عملا معينا فى نصيبهم من خيرات الارض . وهكذا تبدأ المفارقات الاقتصادية والاجتماعية فى الانكماش ، ويتعدد الانتاج فيهيىء العمل لكل قادر عليه وراغب فيه ، وتنشط عزائم الناس بعد أن هبطت هممهم فيما مضى ، وتسير البلاد بخطى واسعة نحو تحقيق ما تنشده من ديمقراطية اقتصادية

ويكفى أن يستقر راى الاغلبية من سكان القرية على اتباع النظم التعاونيـــة فى قريتهم ليكون لرأيهم الغلبة ويصبح نافذا على أهل القرية جميعا

وتجرى تجربة المزارع التعاونية فى الوقت الحاضر فى كثير من أنحاء البلاد ، ولابد من دراسة ما تسفر عنه قبل التوسع فيها .. وقد رصد مبلغ ٣٦٥ر٠٠٠ من الجنيهات لتدبير الوسائل اللازمة لتدريب الايدى العاملة فى هذه المؤسسات والتوسع فى تجربة المزارع التعاونية

٤ ـ العمال الزراعيون

تبلغ نسبة العمال الزراعيين فى الهند الى جميع المشتغلين بفلاحة الارض ١٨ فى المائة . وهم يقاسون شظف العيش لانهم يعملون فى فترات متقطعة من السنة ، ولان أجورهم هزيلة ، ولانهم يتعرضون لمساوىء أخرى تقعد بهم عن النهـوض بأنفسهم فى الحياة . والواقع أن ظروف حياتهم هى مصدر ضعف لمجتمعنا الريفى ولا بد من عمل عاجل لتحسين حالهم

وسيؤدى تنفيذ مشروع السنوات الخمس الى القضاء على كثير من عللهم ، فيوفر لهم احياء الصناعات الريفية واستغلال القرى على اسس تعاونية موارد جـديدة للعمل ، كما يكفل لهم «قانون الحد الادنى للاجور» مستوى معقولا من الاجر . وأكثر من هذا وذاك قد رصد فى مشروع السنوات الخمس مبلغ ١ر٤٦ مليون جنيه لاقطاع العمال الزراعيين الذين لا يملكون أرضا بعض الاراضى المستصلحة . وكلما تطور اقتصادنا وتحسن فى نواحيه المختلفة كلما امتصت المدن فى عدادها عددا أكبر من العمال الزراعيين . على أن من واجب الدولة المبادرة الى عمل ما يأتى :

١ ـ تزويد هؤلاء الاجراء بالارض اللازمة لسكناهم

٢ ـ جعل الاولوية فى توزيع الاراضى المستصلحة للجمعيات التعاونية التى تضم العمال الذين لا أرض لهم

٣ ـ استخدام الجمعيات التعاونية التى تضم الاجراء الزراعيين فى تنفيذ بعض المشروعات الانشائية بالنيابة عن وزارة الاشغال وادارة الغابات

٤ ـ منح هؤلاء الاجراء مكافآت ثقافية سخية

الفصل الرابع

الرى وتوليد الكهرباء

تبلغ مساحة الاراضى التى تستفيد من الرى فى الهند ٤٨ مليونا من الافدنة . وعلى الرغم من أن هذه المساحة تبلغ ضعف مساحة الاراضى التى تروى فى أى بلد آخر من بلاد العالم فانها لا تبلغ الخمس من الاراضى المنزرعة فى الهند . اما بقية الارض فهى تحت رحمة الامطار الموسمية التى لا تثبت على حال ولا يمكن ان يطمئن اليها أحد ، فهى اذا قلت عمت المجاعة والفقر فى جهات واسعة من البلاد

وكان لابد لنا اذن من انقاذ الفلاح الهندى من تقلبات الامطار الموسمية وان نتوسع فى استغلال مواردنا المائية . ومن هنا كانت المبالغ الضخمة التى اقترحت لجنة مشروع السنوات الخمس انفاقها على مشروعات أودية الانهار . ويتبين من الجدول التالى مدى ما ينفق سنويا على هذه المشروعات ومدى ما يحتمل ان تجنيه البلاد منها :

السنة	النفقات مقدرة بملايين الجنيهات	الزيادة فى الاراضى التى تروى مقدرة بالافدنة	الزيادة فى توليد الكهرباء مقـدرة بالكيلوات
١٩٥١ — ٥٢	٦٢ر٠٥	٦٤٦ر٠٠٠	٥٨ر٠٠٠
١٩٥٢ — ٥٣	٨٨ر٣٣	١ر٨٩٠ر٠٠٠	٢٣٩ر٠٠٠
١٩٥٣ — ٥٤	٩٢ر٧١	٣ر٥٥٥ر٠٠٠	٧٢٤ر٠٠٠
١٩٥٤ — ٥٥	٧٨ر١١	٥ر٧٤٩ر٠٠٠	٨٧٥ر٠٠٠
١٩٥٥ — ٥٦	٥٦ر٩٤	٨ر٥٣٣ر٠٠٠	١ر٠٨٢ر٠٠٠
الهدف النهائى للمشروع	٠٠٠٠٠	١٦ر٩٤٢ر٠٠٠	١ر٤٦٥ر٠٠٠
مشروعات مستحدثة	٢٩ر٢٠		
الجملة	٤٠٧ر٣٤		

ويستبين من مقارنة هذه الارقام ان الزيادة فى مساحة الاراضى التى تستفيد فى ريها من هذه المشروعات ستبلغ فى نهاية السنوات الخمس ٨ر٥ مليونا من الافدنة .

وهناك ما يقرب من ١١ مليون فدان أخرى ستستفيد فى ريها من المشروعات الصغرى كخزانات المياه ، والآبار ، والآبار الانبوبية ، التى تبلغ نفقات تنفيذها ٥٦٫٢ مليون جنيه . وهكذا سترتفع رقعة الاراضى التى تتمتع بالرى من ٤٨ مليون فدان فى سنة ١٩٥٠–٥١ الى ٦٧ مليون فدان فى سنة ١٩٥٥–٥٦ ، كما تزيد القوة الكهربائية المستنبطة من مساقط المياه بما يوازى ١٫٠٨ مليون كيلو وات فى نفس المدة

وتتضح أهمية مشروعات الرى التى تضطلع بها الهند الآن من مقارنة بسيطة بين المبالغ المخصصة لمشروعات الرى عند تقسيم الهند وانفصال باكستان وبين ما ينتظر انفاقه فيها خلال مشروع السنوات الخمس . ففى الحالة الاولى لم تتعد النفقات ٧٣ مليونا من الجنيهات . أما فى الحالة الثانية فستبلغ ٤٠٧ مليونا

وسيعود التوسع فى أعمال الرى وتوليد الكهرباء التى يتضمنها مشروع السنوات الخمس بخير كثير على أهل الهند ، فيمد الاراضى الشاسعة المتعطشة الى المـاء بحاجتها منه فتؤتى اكلها ثمرا يانعا . كما يساعد استنباط الكهرباء وتعميم استعمالها على احياء الصناعات الريفية وتشجيع استخدام الاجهزة التى توفر جهود الايدى العاملة كطواحين الغلال ومعاصر قصب السكر وماكينات عزل القشدة والطلمبات المائية ، فضلا عما تؤدى اليه من انتشار الراديو والاجهزة السينمائية وما يصاحب ذلك من ترويح للنفوس وتثقيف للعقول . وهكذا يعمل استخدام الكهرباء على ازالة الملل من حياة الريف والتخفيف من سأم الحياة فيها ، فتصبح حياة الريف حياة طيبة جميلة

الفصل الخامس

الصناعات

يقضى مشروع السنوات الخمس بأن يكون نصيب الحكومة من تكاليف المنشئات الصناعية موزعا على النحو التالى :

	القيمة مقدرة بملايين الجنيهات
صناعات ضخمة	٦٨ر٦٢ *
صناعات منزلية وصناعات صغيرة	١٩ر٧١
أبحاث علمية وصناعية	٣ر٣٧
النهوض بالتعدين	٠ر٧٧٤

١ – الصناعات الضخمة

قطعت الصناعة فى الهند شوطا كبيرا فى مدارج التقدم منذ أن وضعت الحرب العالمية الاولى أوزارها ، وان كان تقدما ظل يعوزه التناسق والتوازن . فبينما تكاد البلاد تسد حاجتها من المواد الاستهلاكية الشائعة الاستعمال كالمنسوجات ، والصابون والسكر ، والكبريت ، والورق ، نرى قصورا فى الانتاج فى الحديد والصلب ، والكيماويات الثقيلة والمخصبات والصناعات الهندسية التى لا غنى عنها للتوسع الاقتصادى السليم . ولهذا فان مشروع السنوات الخمس يهدف الى : (١) توسيع طاقة الصناعة فى المواد الانتاجية والأساسية كالحديد ، والصلب ، والالومنيوم ، والاسمنت ، والمواد الكيماوية الثقيلة ، والمخصبات (٢) زيادة استغلال طاقة البلاد فى الوقت الحاضر على انتاج المواد الاستهلاكية (٣) استكمال المشروعات التى يجرى العمل فيها فى الوقت الحاضر (٤) انشاء مصانع جديدة لتدعيم كيان البلاد الاقتصادى كمصانع انتاج الحديد من الجيبسوم مثلا

وتقوم سياسة الهند الصناعية التى اعلنت فى ابريل سنة ١٩٤٨ من جهة أخرى

---

* وذلك بخلاف مبلغ متجمد قدره ٣٦ر٥ مليون من الجنيهات للصناعات الاساسية والنقل

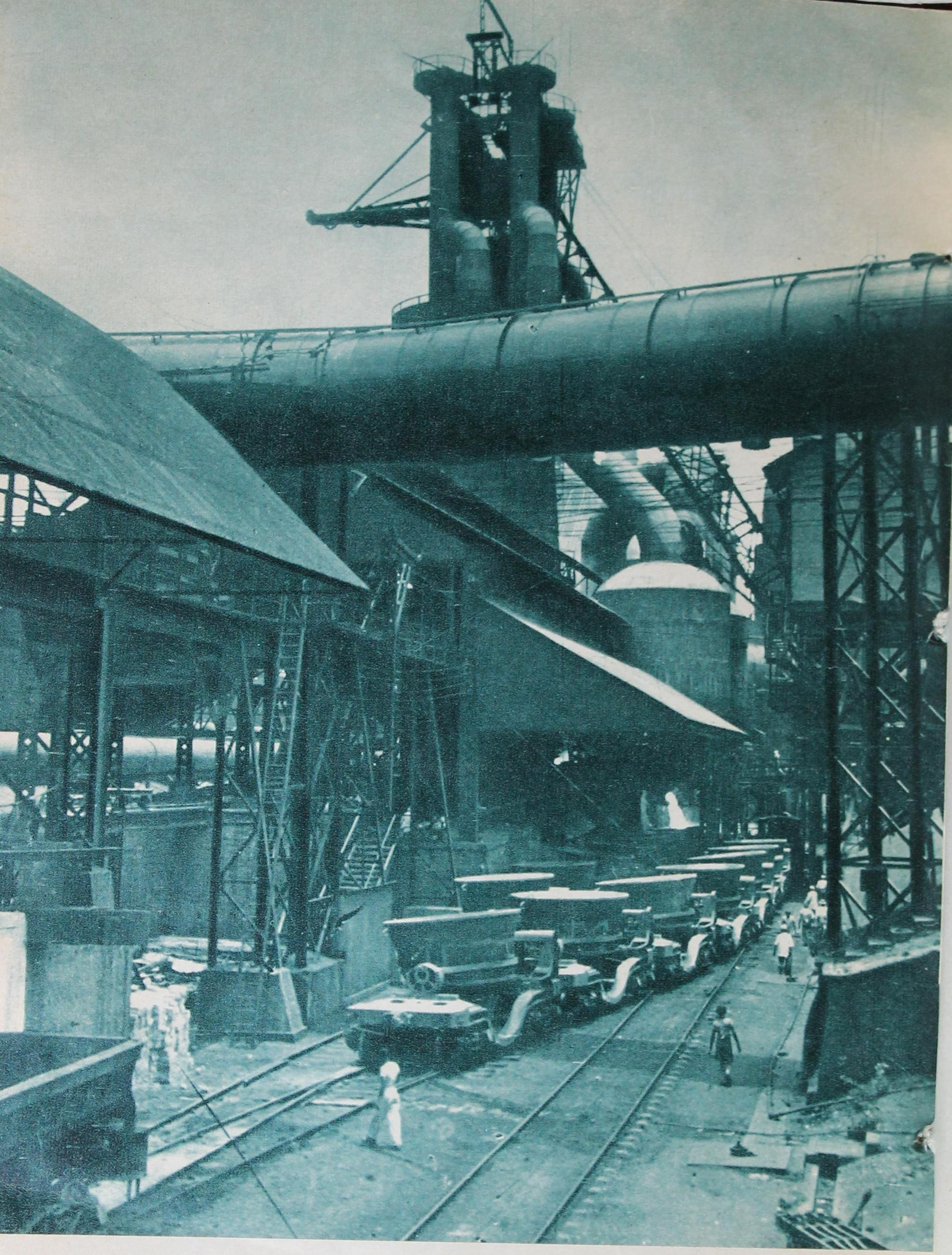
على ضرورة مسايرة النشاط الاهلى للنشاط الحكومى فى ميدان الصناعة ، فحددت لكل منهما مجاله الخاص . فاختصت الدولة نفسها دون غيرها ببعض الصناعات كصناعة الاسلحة والذخيرة وابحاث الطاقة الذرية ، كما أخذت الدولة على عاتقها مهمة النهوض ببعض الصناعات الاخرى بما لايخل بالجهود الفردية ، منها صناعة استخراج الفحم ، وصناعات الحديد والصلب ، وبناء السفن والطائرات ، وعمل اجهزة التليفون والتلغراف واللاسلكى . وينص مشروع السنوات الخمس على استمرار المصانع القائمة لهذه الصناعات مدة عشر سنوات على الاقل . اما ماعدا ذلك من نواحى النشاط الصناعى فقد ترك بابه مفتوحا على مصراعيه أمام الجهود الفردية لا تتدخل فيه الحكومة الا بالقدر الذى يحقق اشرافها العام على السياسة الصناعية فى البلاد

وقد كفل قانون تنمية وتنظيم الصناعات لسنة ١٩٥١ أن تكون الصناعات الفردية متمشية مع حاجات البلاد بصفة عامة ، فنص على ضرورة تسجيل ٣٧ نوعا من الصناعات القائمة ، ونصت التعديلات التى ادخلت على القانون بعد ذلك على تسجيل أنواع أخرى من الصناعات . ويجيز القانون للحكومة ، فوق ذلك ، الاستيلاء على أى مصنع يعجز عن تنفيذ التوجيهات التى تصدرها اليه بعد فحص حالته ، وان كانت هذه السلطة التى يخولها القانون للحكومة لن تستخدم الا فيما فيه خير البلاد وخير الصناعة نفسها


ويقضى هذا القانون كذلك بأن تنشىء الحكومة المركزية مجالس للنهوض بالصناعات الحرة . وتضم هذه المجالس الخبراء فى ميادين الصناعة كما تضم مندوبين عن العمال وأصحاب العمل وممثلين عن المستهلكين . ووظيفة هذه المجالس رسم الحدود والاهداف التى يجب أن يصل اليها الانتاج ، وتحديد مقاييس الكفاية ، ووضع المقترحات لتحسين الانتاج . وتقوم الحكومة من جانبها بتزويد هذه المجالس بمن تحتاج اليهم من الموظفين الفنيين والاداريين

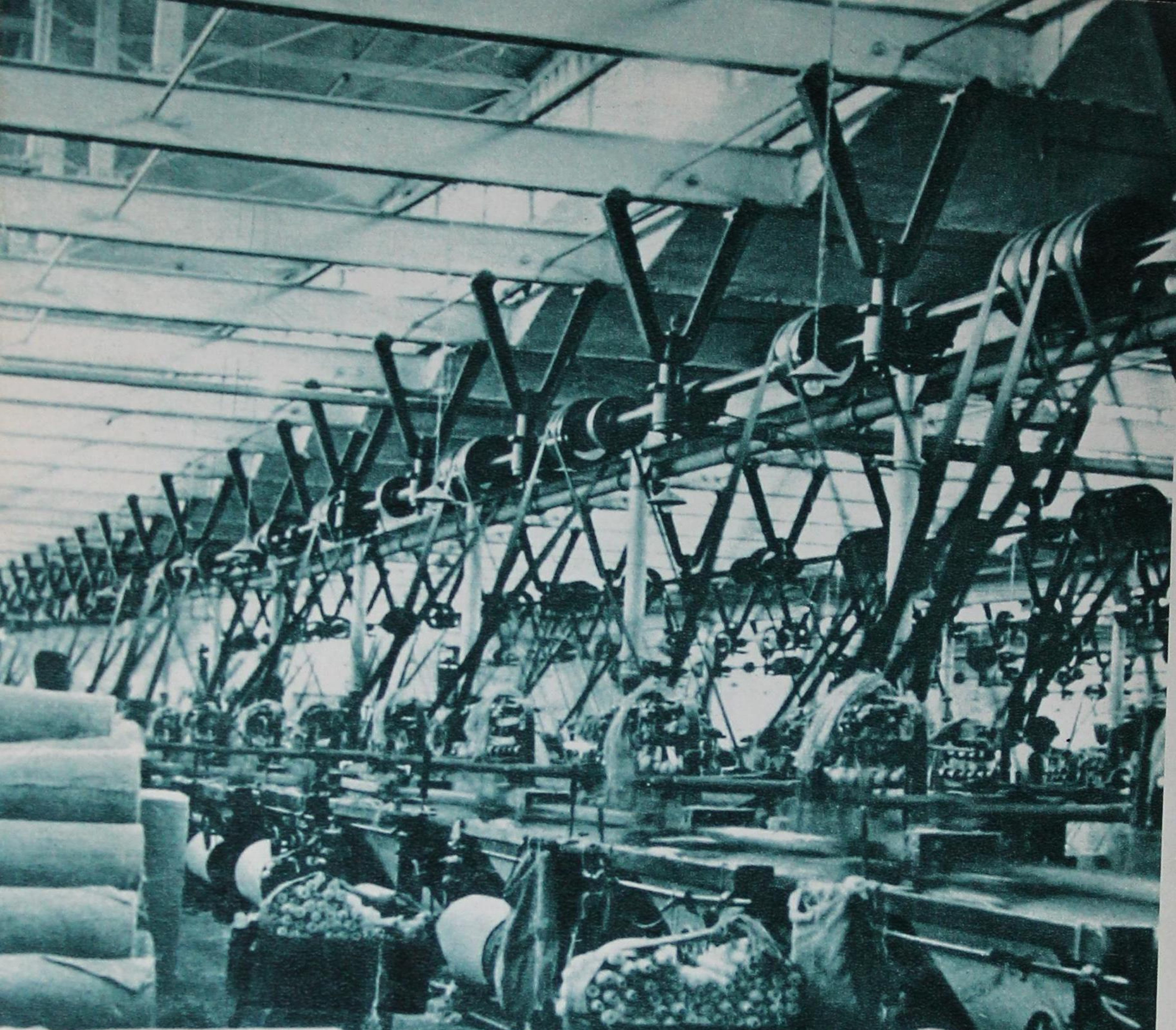
التطور فى الصناعات الحكومية

وأهم المشروعات الصناعية فى مجال النشاط الحكومى هو مصنع الحديد والصلب الجديد الذى قدرت جملة نفقات انشائه بمبلغ ٥٨ر٤ مليون جنيه ، منها ٢١ر٩ مليون جنيه تنفق حتى سنة ١٩٥٥—٥٦ . ويتضمن مشروع السنوات الخمس بالاضافة الى ذلك اتمام العمل فى مصانع سندرى للمخصبات حتى تصل فى طاقتها الانتاجية الى اخراج ٣٥٠ر٠٠٠ طن من كبريتات النوشادر فى العام ، وفى مصانع شيتارانجان للقاطرات حتى تستطيع أن تنتج قبل نهاية عام ١٩٥٦ مائة قاطرة فى العام ، وفى مصانع جالاهالى (بولاية ميسور) لصناعة العدد والادوات . وسيخصص هذا المصنع الاخير لانتاج الاجهزة الدقيقة ، وبهذا يهيىء بدوره الاساس للتوسع فى الصناعات الهندسية الثقيلة والخفيفة . ومن المشاريع الصناعية التى تضطلع بها الحكومة غير ذلك الاستيلاء على مصانع وأحواض فيشاكا باتنام لبناء السفن وتوسيع نطاقها . هذا عدا ما تزمع الحكومة اتخاذه من الخطوات لانشاء صناعات كهربائية ثقيلة



احد أفران صهر المعادن





مصانع الجوت بكلكتا

مصانع تشيتارانجان للقاطرات



مصانع ميسور للمصابيح الكهربائية

التطور فى الصناعات الاهلية :

على الرغم من أن جزءا كبيرا من هذه الصناعات الهامة متداخل فى حيز الصناعات الحكومية فان العبء الاكبر من مسئولية النهوض بالصناعة فى البلاد خلال الاجل المضروب لتنفيذ مشروع السنوات الخمس سيقع على كاهل الجهود الفردية . وقد قامت لجنة مشروع السنوات الخمس ، بالاشتراك مع ممثلى بعض الصناعات ، بوضع برامج مفصلة للتوسع فى ٤٢ نوعا من أنواع الصناعة . غير انه يجب الا يعزب عن بالنا أن الحكومة قد تستطيع أن تؤثر فى الجهود الفردية فى هذه النواحى ، ولكنها لن تستطيع ان تتحكم فيما يجب ان يكون عليه استثمار المال ، ومن ثم كانت هذه البرامج بطبيعتها أقرب الى أن تكون رأيا فنيا عن خير الوسائل والاتجاهات التى يحسن اتباعها

النفقات وما يقابلها من فوائد :

وتحتاج الصناعات الاهلية ، لكى تقوم بواجبها وتؤدى الدور الذى نيط بها ، الى ١ر١٧٠ مليون جنيه لاعمال التوسع ، والى ٥ر١٠٩ مليون جنيه لتجديد آلاتها ووسائل انتاجها ، والى ٥ر١٠٩ مليون جنيه أخرى بصفة رأس مال تشغيل ، ثم الى ٤ر٥٨ مليون جنيه لمواجهة الانخفاض فى قيمة العملة . وستقوم الدولة الى جانب ذلك بتخصيص ٦٢ر٦٨ مليون جنيه للنهوض بالصناعات الحكومية ، وبذلك تكون جملة المبالغ اللازمة للتوسع فى الصناعة ١ر٥١٦ مليون جنيه . وسيدبر معظم المال اللازم لذلك من موارد البلاد الداخلية . وسيترتب على صرف هذه المبالغ زيادة فى الانتاج فى بعض الصناعات الهامة كما يتبين من الجدول الآتى :

١ ـ مواد كيماوية ثقيلة (حامض الكبريتيك والصودا الكاوية)	١٥٦ الف طن
٢ ـ المخصبات (كبريتات النوشادر)	٦ر٥٢٨ الف طن
٣ ـ الحديد والصلب	
اـ الحديد الخام لافران الصهر	٣٠٠ ألف طن
ب ـ الصلب	٣٩٤ الف طن
٤ ـ الالومينيوم	٣ر٨ الف طن
٥ ـ الاسمنت	٢١ر٠٨٠ الف طن
٦ ـ القاطرات	١٥٠ (+ ٥٠ مرجلا)
٧ ـ ماكينات الديزل	٥ر٤٤ الف
٨ ـ طلمبات تسير بالقوة المحركة	٧ر٤٥ الى ٧ر٥٠ الف
٩ ـ آلات تسريح الغزل (كارد)	٦٠٠ عدا
١٠ ـ ماكينات غزل حلقية	٤٤٠ عدا
١١ ـ أنوال عادية وأوتوماتيكية وشبه أوتوماتيكية	٤ر١٠٠ عدا
١٢ ـ بضائع استهلاكية :	

أقمشة	١٨٧٢ر١ مليون ياردة
سكر	٣٨٤٠٠٠ر٠٠٠ طن
ملح	٤٢٩٠٠٠ر٠٠٠ طن
ورق وكرتون	٣٦٠٠٠ر٠٠٠ طن
ألواح زجاج	٢١١٥٠ر٠٠٠ طن
زيوت نباتية	١٨٢٠٠٠ر٠٠٠ طن

رؤوس الاموال الاجنبية

ويستلزم النهوض بالصناعة تشجيع استثمار رءوس الاموال الاجنبية لما يستتبعه ذلك من ورود البضائع الانتاجية التى تحتاج اليها البلاد ، وقدوم الخبراء والفنيين ، واستخدام المهارة فى ادارة المصانع ، وان كان لابد فى هذه الحالة من موافقة الحكومة على كل اتفاق يهدف الى مشاركة المؤسسات الصناعية الاجنبية للمصانع الهندية

٢ ـ الصناعات القروية

كانت الصناعات المنزلية فى وقت من الاوقات أحد العمد التى يقوم عليها اقتصادنا الريفى ، ثم انهارت هذه الصناعات بتقدم الصناعة الحديثة فى الغرب ، وفى بلادنا نفسها . ويقتضينا واجبنا الآن العمل على احياء الصناعات الريفية حتى تهيىء للفلاح ما يشغل به وقت فراغه وتوفر للعمال العاطلين فى الريف عملا يرتزقون منه

ويستلزم النهوض بالصناعات القروية الافادة من المواهب والقدرات المحلية وتوجيه هذه الصناعات بحيث تسد حاجة القرية . وسيكون هذا العمل من اختصاص « الجماعات القروية » بعد تنظيمها ، أو هذا على اى حال هو الهدف الذى يسعى اليه مشروع السنوات الخمس . وسيكون انشاء جمعيات الصناع التعاونية ناحية من النواحى التى تساعد على تحقيق هذا الهدف

وقد اقترحت لجنة مشروع السنوات الخمس فى هذا الصدد تكوين «مجلس مركزى للمغازل المنزلية والصناعات القروية » للنهوض بالصناعات الريفية . وقد انشىء هذا المجلس بالفعل وأخذ يباشر عمله ، وسيقوم بتنفيذ البرامج العديدة التى وضعتها لجنة المشروع للنهوض بصناعة الزيوت ، والصابون ، واستخراج السكر من النخيل ، وعمل مختلف السلع من قش الارز ، وتربية النحل ، وغير ذلك من انواع الصناعات التى يمكن اداؤها فى البيوت وفى القرى . ومن حق المجلس المركزى كذلك أن يضع البرامج المختلفة لانواع أخرى من الصناعات المنزلية بالاشتراك مع حكومات الولايات

والعقبة الكؤود فى سبيل النهوض بالصناعات الريفية هى قلة المال ، والحاجة الى التنظيم ، ونقص الاجهزة ، وافتقاد المهارة الفنية . وقد وضعت مقترحات عديدة للتغلب على هذه الصعاب . من ذلك تحديد مجال خاص لنشاط الصناعات الصغيرة كلما كانت احدى الصناعات الكبيرة تنافس صناعة صغيرة وتهدد كيانها ، ووضع برامج

مشتركة تحقق التعاون بينهما ، كما حدث فى صناعة الزيوت حيث اقتصر فى استخراج زيوت المائدة على الصناعات المنزلية وهى كفيلة بأداء ذلك ، وترك ماعدا ذلك من أنواع الزيوت للمصانع الكبيرة

اما العقبة المالية فيمكن التغلب عليها من الاموال العامة لاسيما اذا نظمت هذه الصناعات الريفية على أسس تعاونية . كذلك اقترح فى هذا الصدد وضع ضريبة بسيطة تفرض على الصناعات الكبيرة لمعاونة ما يقابلها من الصناعات الصغيرة على النهوض ، وانشاء مراكز تجمع بين التدريب والانتاج بقصد رفع المستوى الفنى للعمال . ولا مناص بعد كل ذلك من اتخاذ الخطوات التى تكفل تزويد جمعيات الصناع التعاونية بالمواد الخام اللازمة لها بالاسعار الرسمية

وقد أوصت لجنة مشروع السنوات الخمس فوق ذلك بانشاء معهد مركزى للابحاث تكون مهمته بحث المشكلات الفنية المتصلة بالصناعات الريفية ويكون من حقه الاستعانة فى التغلب على هذه المشكلات بجهود المعامل الوطنية المنتشرة فى أنحاء البلاد وبخبرتها الفنية

٣ ـ الصناعات الصغيرة والحرف اليدوية

وغنى عن البيان أن الحاجة تدعو الى مكافحة البطالة بين المتعلمين فى الهند ، والى التغلب على قلة رءوس الاموال وعلى النقص فى الاجهزة والآلات ، والى تشجيع الصناعات والاخذ بيدها بعد أن أصبح العالم كله يدرك أهمية المنشئات الصناعية الصغيرة . فقد كان أكثر من ثلثى العمال فى اليابان ، قبل الحرب العالمية الثانية ، يعملون فى منشئات لا يزيد عدد العمال فى كل منها على ٥٠ عاملا

والصناعات الصغيرة لها أحد أثرين : فهى أما تكمل الصناعات الكبيرة واما تنافسها . ففى الحالة الاولى يجب تنظيمها على أساس تعاونى ، وفى الحالة الثانية يجب ادماجها فى الصناعات الكبيرة التى تماثلها على أساس الانتاج المشترك

ويتعين على الدولة أن ترعى المنشآت الصناعية الصغيرة ، وان تشجع الاقبال على منتجاتها ، وهى تبحث لهذا الغرض مسألة احلال المنتجات البلدية محل البضائع المستوردة من الخارج . وقد وضعت بالفعل اقتراحات متعددة لتحسين النواحى الفنية والتنظيمية فى ميدان الصناعات الصغيرة ، ولتدريب العمال العاطلين تمهيدا لتشغيلهم فى المهن التى تلائم مواهبهم بصفة دائمة

ومما لاشك فيه أن مهمة وضع برامج مفصلة للنهوض بالصناعات الصغيرة أمر على أكبر جانب من الاهمية ، ومن ثم فان الحكومة المركزية فى الهند قد وضعت مشروعات عديدة لتعزيز صناعة البضائع الصوفية ، وأدوات الرياضة ، والآلات الزراعية ، والادوات النحاسية ، وقطع الدراجات ، وخصصت لذلك مبلغ ١٠ر٩٥ مليون جنيه لمعاونة الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية على النهوض

الحرف اليدوية

يقتضى التطور الحديث الا يقتصر عمل الصناع المهرة على اخراج السلع الفنية ،

بل يجب أن يجمع عملهم بين النفع والجمال فتجد الادوات التى تخرجها أيديهم سوقا رابحة فى الخارج ، لا سيما فى الولايات المتحدة . ويستتبع ذلك بطبيعة الحال دراسة حاجات الزبائن فى تلك البلاد وأذواقهم

وقد اقترحت لجنة مشروع السنوات الخمس ، كوسيلة من وسائل النهوض بالحرف اليدوية ، تأليف جمعيات تعاونية للصناع فى كل حرفة من الحرف ، تعمل على تحسين مستوى الانتاج ، وابتكار النماذج الجديدة ، واقترحت الى جانب ذلك انشاء معهد خاص بهذه الحرف لاجراء الابحاث المختلفة التى يستلزمها النهوض بها ، ودراسة النماذج واعدادها ، والتعاون فى ذلك مع مراكز الفن ومعاهده فى ارجاءالبلاد كجامعة سانتينيكتان التى انشأها تاجور

٤ ـ البحوث العلمية

البحوث العلمية هى الاساس السليم لكل تقدم صناعى . ولهذا فقد أعطيت الابحاث العلمية الصدارة فى ميادين النشاط الوطنى فى الهند منذ أن ظفرت البلاد باستقلالها ، وانشىء لهذا الغرض أحد عشر معملا وطنيا حتى الآن ، وستنشأمعامل أخرى لمواجهة ما تسفر عنه الحاجة

وتؤدى هذه المعامل خدمات جليلة للبلاد فى كل مرفق من مرافق الحياة فيها . فهى لاتقتصر فى عملها على اجراء الابحاث الفنية والعلمية ، وانما تساعد الصناعة بما تستنبطه من عمليات صناعية جديدة وما تشير به من تحسينات على وسائل الصناعة القائمة

وعلى الرغم من أن الحكومة ستظل تضطلع بواجبهافى رعايةالابحاثالعلميةوتدعيمها فان مصلحة البلاد تقتضى من الصناعة الاهلية المساهمة فى هذا الواجب فتؤلف فيما بينها اتحادات للابحاث على نمط الاتحادات الموجودة فى المملكة المتحدة (بريطانيا) وان تستولى هذه الاتحادات على اعانات مالية من الحكومة

وقد أوصت لجنة مشروع السنوات الخمس بانشاء «هيئة وطنية لتنمية البحوث» تكون مهمتها استغلال الابحاث الفنية والمخترعات الجديدة على أسس تجارية

الفصل السادس

النقل والمواصلات

من دعائم التقدم فى بلد فسيح الارجاء كالهند أن تتوفر له شبكة منظمة للنقل والمواصلات داخل البلاد وخارجها . لذلك كان حظ المواصلات من الاعتمادات التى خصصتها لجنة مشروع السنوات الخمس للاصلاح فى نواحيه المختلفة حظا وفيرا . وفيما يلى بيان بنصيب المواصلات من النفقات :

	القيمة مقدرة بملايين الجنيهات
السكك الحديدية	١٨٢ر٥٠
انشاء الطرق	٧٨ر٤٨
النقل بالطرق	٦ر٥٥
السفن	١٣ر١٨
الطيران المدنى	١٦ر٦٦
الموانىء والمرافىء	٢٤ر١٦
النقل بالانهار والترع	٠ر٠٧
البريد والتلغراف	٣٦ر٥٠
الاذاعة	٢ر٥٧
المواصلات عبر البحار	٠ر٧٣
مصلحة الارصاد الجوية	٠ر٤٥
الجملة	٣٦١ر٨٥

١ ـ السكك الحديدية

وشبكة الخطوط الحديدية فى الهند هى أكبر شبكة من نوعها فى آسيا كلها ، اذ يبلغ طولها ٣٤٠٠٠ر٠ ميل وعدد عمالها نيفا ومليونا . وكانت معظم عرباتها وقاطراتها قبل اعلان الحرب العالمية الثانية قد جاوزت الاجل المقرر لاستعمالها حتى ساءت حالها

وعجزت عن سد حاجة البلاد . ثم كان على السكك الحديدية بعد ذلك ، وهى على ماهى عليه ، ان تقوم بمواجهة الاعباء المتزايدة ابان الحرب مما أدى الى ازدياد حالتها سوءا والى عجز السلطات عن تجديد العربات واستبدال ما استهلك منها . وقد بلغ عدد القاطرات التى يجب تغييرها فى ٣١ مارس سنة ١٩٥١ ، ١٠٥١ر١ قاطرة بينما كان متوسط عدد القاطرات الذى يستبدل كل عام لا يزيد على ١٩٠ قاطرة . اما العربات التى كان يجب استهلاكها فى تلك السنة فقد بلغ ٥١٤ر٥ بالنسبة لعربات الركاب ، ٤١٨ر٢١ بالنسبة لعربات البضاعة ، بينما متوسط التجديد السنوى فى الاحوال العادية كان لا يتعدى ٦٥٠ فى الحالة الاولى ، ٠٠٠ر٥ فى الحالة الثانية

لهذا كان أول واجب على السلطات أن تنفق معظم المبالغ المخصصة لتحسين السكك الحديدية فى خلال الفترة المخصصة لمشروع السنوات الخمس فى تدبير قاطرات وعربات جديدة ، سواء ما كان منها خاصا بالركاب أو بتقل البضائع ، وذلك علاوة على المبالغ التى ترصد فى الميزانية كل عام للتجديدات . وهكذا تصل جملة المبالغ التى ستنفق فى هذا الباب الى ٢٩٢ مليون جنيه. يضاف الى ذلك مبلغ آخر قدره ٤٣ مليون جنيه ينفق فى تجديد القضبان وتحسين الخطوط . وثمة واجب آخر بجانب هذه الاعباء الثقيلة وهو ضرورة اعادة تركيب الخطوط الفرعية التى انتزعت خلال الحرب ، وتوفير وسائل الراحة لركاب الدرجة الثالثة مما يتكلف ١١ مليون جنيه أخرى . ولن يتبقى بعد مواجهة كل هذه النفقات غير مبلغ ٦ر١٤ مليون جنيه تنفق فى افتتاح خطوط حديدية جديدة

ولابد فى الوقت عينه من تدبير الحاجات الاساسية للسكك الحديدية مما تنتجه البلاد كلما كان ذلك ممكنا . لهذا انشأت الحكومة مصانع تشيتارانجان للقاطرات . وسيصل عدد القاطرات التى يخرجها هذا المصنع خلال فترة مشروع السنوات الخمس الى ٢٨٦ قاطرة ، كما تخرج مصانع شركة تاتا الهندسية لصنع القاطرات ١٧٥ قاطرة أخرى فى المدة نفسها

٢ ـ السفن والموانى

يبلغ طول السواحل الهندية ٩٠٠ر٢ ميل ، ولهذا كان لا بد للبلاد من أسطول تجارى محترم يسد حاجتها التجارية عبر البحار

ولم يكن لدى الهند من السفن البحرية فى سنة ١٩٥١ غير ٧٣ سفينة جملة حمولتها ٢٠١ر٢١٧ طن للملاحة حول السواحل ، ٢٤ سفينة أخرى حمولتها ١٠٥ر١٧٣ طن لنقل البضائع عبر البحار والمحيطات . ويهدف مشروع السنوات الخمس الى الوصول بحمولة هذه السفن فى سنة ١٩٥٥ــ٥٦ الى ٠٠٠ر٣٠٠ طن فى كل من الناحيتين فيصير مجموع حمولتها ٠٠٠ر٦٠٠ طن . وتنفيذا لذلك ستنفق شركات الملاحة فى الهند مبلغا قدره ٦٥ر١٣ مليون جنيه لاقتناء السفن اللازمة للوصول الى الحد المقرر ، وستقدم الحكومة من هذا المبلغ ٥ر١٠ مليون جنيه بصفة قرض لهذه الشركات

وقد وضع مشروع السنوات الخمس كذلك برنامجا واسعا لتجديد الموانى الخمس الرئيسية فى البلاد وتحسينها ، تدعيما للملاحة البحرية ، وهذه الموانى هى بومباى ، وكلكتا ، ومدراس ، وكوشين ، وفيشاكا بتنام . ويجرى العمل فى الوقت نفسه على تهيئة ميناء كندلا ، بولاية كوتش ، لتحل محل ميناء كراتشى الذى آل الى باكستان بعد التقسيم . وتقوم السلطات المختصة فوق ذلك باعداد محطات لتكرير البترول فى الموانى وقد رصد لذلك مبلغ قدره ٥ر٨٤ مليون جنيه

٣ ـ الطرق

لقد قيل « أن المجتمع يدفع مبالغ هائلة ثمنا لطرق المواصلات البرية الصالحة سواء كانت هذه الطرق الصالحة متوفرة أو غير متوفرة . وكلما افتقد الطرق الصالحة كلما دفع ثمنا باهظا » . ونحن فى الهند ندرك تمام الادراك أهمية العمل على تحسين شبكة الطرق البرية وتوسيعها

ويبلغ طول طرق المواصلات البرية فى الهند ٢٥٠٫٠٠٠ ميل تنقسم الى أربع فئات : الطرق الوطنية ـ الطرق الرئيسية التى تشرف عليها حكومات الولايات ـ طرق المراكز والاقسام ـ الطرق القروية . وتضطلع الحكومة المركزية بمهمة المحافظة على الطرق الوطنية وصيانتها وتحسينها ، ويبلغ طولها ١٣٫٤٠٠ ميل . اما سائر الطرق فيقع عبؤها على كاهل الولايات

ولا يقتصر برنامج السنوات الخمس على تحسين الطرق بل يهدف كذلك الى توسيع نطاقها . وقد شقت بالفعل خلال السنوات الخمس الماضية ١٦٠ ميلا من الطرق ، وبنيت ١٧ قنطرة ، وجددت ١٫٠١٥ ميلا من الطرق القديمة . ويجرى العمل فى الوقت الحاضر على انشاء ٣٢٠ ميلا أخرى من الطرق وبناء ١٨ قنطرة جديدة . ويرمى مشروع السنوات الخمس الى استكمال هذه الاعمال ، والى اضافة ٤٥٠ ميلا أخرى من الطرق الجديدة ، ٤٣ قنطرة رئيسية عدا القناطر الفرعية الصغيرة ، وأخيرا الى تحسين ألفى ميل من الطرق الموجودة

وستقوم الحكومة المركزية بانفاق ١٩٫٧١ مليون جنيه على الطرق الوطنية يضاف اليها مبلغ ٢٫٩٢ مليون جنيه ينفق على بعض الطرق الخاصة ومبلغ ١٥٦٫٩٥٠ جنيه ينفق على انشاء معهد أبحاث للطرق الوطنية . أما الولايات فسيبلغ ماتتحمله فى سبيل تحسين الطرق وانشائها ، مما يدخل فى حدود اختصاصها ، ٥٣٫٦٦ مليونا من الجنيهات

الفصل السابع

الخدمات الاجتماعية

يتضمن الاصلاح فى نواحى الخدمات الاجتماعية مشروعات عديدة تتصل بالتعليم، والصحة ، ورعاية الطبقات المتخلفة ، والقضاء على الحواجز التى حالت دون تقدم النساء والاطفال

وفيما يلى بيان بنصيب كل ناحية من نواحى الخدمات الاجتماعية من النفقات فى مشروع السنوات الخمس :

	القيمة مقدرة بملايين الجنيهات
التعليم	١١٣ر٦٦١
الصحة	٧٢ر٦٣٥
المساكن	٣٥ر٦٢٤
شئون العمل ورعاية العمال	٥ر٠٣٧
الطبقات المتخلفة	٢١ر٠٩٧
الجملة	٢٤٨ر٠٥٤

١ ـ التعليم

لا يزيد عدد المتعلمين فى الهند على سدس سكانها ، وهى ظاهرة أن دلت على شىء فانما تدل على عدم كفاية نظامنا التعليمى وعدم ملاءمته لحاجتنا . فنحن أحوج مانكون الى تيسير التعليم والى تغيير مواد الدراسة تغييرا أساسيا . وعلينا فى الوقت عينه ان نضع الاهداف التالية نصب أعيننا :

١ ـ تسهيل سبل التعليم لما لا يقل عن ٦٠ ٪ من الاطفال بين السادسة والحادية عشرة

٢ ـ فتح أبواب التعليم الثانوى لما لايقل عن ١٥ ٪ من الاطفال

٣ ـ تزويد مالا يقل عن ٢٠ ٪ من الذكور وعن ١٠ فى المائة من الاناث الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ ،٤٠ سنة بالثقافة الاجتماعية

ويجب أن يكون التعليم بالنسبة للاطفال بين السادسة والرابعة عشرة تعليما أساسيا مع العناية بالاشغال اليدوية . اما التعليم الثانوى فقد عينت لجنة لبحث شئونه ، ورأت لجنة مشروع السنوات الخمس من الحكمة الا تتخذ فى شأنه قرارا حتى تنتهى اللجنة الخاصة من تقديم توصياتها ، وان كانت لجنة مشروع السنوات الخمس تصر على أن يكون التعليم الثانوى متصلا اتصالا وثيقا بالمرحلة الاساسية ، حتى لا يشعر التلميذ عند انتقاله منها الى مرحلة التعليم الثانوى بانتقال مفاجىء فى طرق التدريس ووسائله . أما التعليم الجامعى فقد وضع بشأنه اقتراح جدير بالاهتمام وهو أن تؤسس فى خلال فترة تنفيذ مشروع السنوات الخمس جامعة ريفية واحدة على الاقل . ولن تكون هذه المؤسسة التعليمية غير النمو الطبيعى للمبادىء التى يقوم عليها التعليم الاساسى ، وامتداد لها الى حيز التعليم العالى

وقد أثبتت التجربة ان قصر التعليم بين الكبار على مجرد محو الامية المتفشية بينهم لا يجدى كثيرا ، وانه لابد من توسيع آفاقه حتى يشمل تثقيف البالغين فى شئونهم الصحية وتدريبهم على ما يشغل أوقات فراغهم . وقد ابتدعت عبارة «الثقافة الاجتماعية» لتشمل هذا اللون من التعليم ، وهى تنطوى على برنامج شامل للنهوض بالجماعات عن طريق نشاط هذه الجماعات . ولاشك أن كثيرا من المؤسسات قادر على المعاونة فى تنشيط الروح الجماعية ، كالمجالس القروية ، والجمعيات التعاونية ، ونقابات العمال . ولا جدال فى أن تقدم الثقافة الاجتماعية فى بلد تتفشى فيه الامية له أثر كبير فى نهضته

ورغبة من المسئولين فى اجتذاب الكفايات الى ميدان التعليم فقد اقترح رفع أجور المدرسين وتحسين شروط الخدمة بالنسبة لهم

والتعليم فى الهند هو عادة من المهام التى تتولاها الولايات . اما الحكومة المركزية فيكاد عملها يقتصر على بحث الوسائل التى تكفل تحسين طرائق التعليم ، وتدريب القائمين على شئونه ، واصدار الكتب والنشرات التى تتصل بذلك ، وعلى تنظيم وتوجيه النشاط الثقافى والاجتماعى فى الولايات المختلفة ، والاضطلاع بالمشروعات التى تساعد على وضع أسس النظم التعليمية الجديدة . وستزيد اعباء الحكومة المركزية بقدر ما تزداد عنايتها بالتعليم الجامعى والتعليم الفنى والعلمى

وقد حدد نصيب الحكومة المركزية وحكومات الولايات من نفقات التعليم على نحو ما يأتى :

تتولى الحكومة المركزية انفاق ١٤٫٦ مليون جنيه على التعليم الاساسى ومشروعات الثقافة الاجتماعية ، ٢٫٢ مليون جنيه على التعليم الجامعى ، ٨ مليون جنيه على التعليمين الفنى والعلمى ، ٠٫٧٣ من مليون الجنيه على مخيمات الشباب . اما الولايات فقد اختصت بمبلغ ٨٥٫٤١ مليون جنيه لتنفيذ البرامج والمشروعات التعليمية .

٢ ــ الصحة

سلامة المجتمع من الناحية الصحية هى الدعامة الاولى فى كيانه وفى تقدمه . ولا

تقتصر سلامة الصحة على مجرد سلامة الابدان ، بل تشمل كذلك القدرة على المواءمة بين الانسان وبين بيئته الفكرية والمادية والاجتماعية

على ان الخدمات الصحية فى معظم مدننا وقرانا فى الهند لاتزال غير وافية بالغرض، ولذلك أوصت اللجنة التى عينت لبحث شئون النهضة الصحية بأن يكون لكل الفين من السكان طبيب ، ولكل خمسمائة منهم ممرضة ، ولكل اربعة آلاف شخص قابلة . أما فى الوقت الحاضر فلا يوجد الا طبيب واحد لكل ٦ر٣٠٠ شخص ، وممرضة لكل ٤٣ر٠٠٠ من السكان ، وقابلة لكل ٦٠ر٠٠٠ نسمة . وفى هذه الارقام ما يكفى لبيان الطريق الشاق الذى لايزال علينا أن نقطعه قبل أن نصل الى اهدافنا المقررة

وقد كان علينا بازاء نقص مواردنا فى الاطباء والممرضين ، وفى الاجهزة والاموال، أن نوجه عنايتنا اول ما نوجه الى مشكلاتنا الملحة . وقد رتبت هذه المشكلات على النحو التالى حسب أهميتها :

١ — تعميم مياه الشرب النقية وانشاء المجارى

٢ — مكافحة الملاريا

٣ — العناية بالشئون الصحية بين أهل الريف عن طريق الوحدات الصحية الثابتة والمتنقلة

٤ — الرعاية الصحية للنساء والاطفال .

وتعتزم حكومات الولايات صرف مبلغ ٢ر١٧ مليون جنيه على مياه الشرب والمجارى ، يخصص ما يقرب من نصفه لتحسين مياه الشرب والمجارى فى المدن ، والنصف الآخر تختص به القرى

كذلك تتجه النية الى تخصيص مبلغ ٩٥ر١٠ مليون جنيه لانشاء ١٢٥ فرقة من فرق المراقبة لابادة بعوض الملاريا بمسحوق الد.د.ت ، ومعالجة المصابين بهذا المرض بالعقاقير المستحدثة ، كما تشن بجانب ذلك حملة لتطعيم الناس فى جميع انحاء البلاد بالمصل الواقى من السل مما يقلل من عدد الوفيات بسبب هذا المرض

ويشمل مشروع السنوات الخمس فوق ذلك تدريب عدد اكبر من الاطباء والممرضات ، وسيكون فى خدمة قرانا بعد سنوات معدودات عدد أكبر من الصيدليات، وبعضها سيكون صيدليات متنقلة

ولما كان سوء التغذية من الآفات التى تصيب الاطفال الهنود فقد تقرر علاوة على ذلك تنظيم التغذية على نطاق واسع فى المدارس حتى يمكن التغلب على هذه العلة الاجتماعية والصحية التى تهدد سلامة الشعب الهندى . كذلك تتجه الجهود الى زيادة العناية بشئون الامومة والطفولة فى المدن والريف على السواء

٣ — مشكلة المساكن

من غرائز الانسان الاول أن يكون له بيت يؤويه . غير أن الهند تفتقر فى الوقت الحاضر الى المساكن الكافية ، ومن ثم فقد اصبحت مشكلة المساكن فيها مشكلة ملحة ، لاسيما فى المدن حيث تخلفت حركة البناء التى تقوم على الجهود الفردية عن

أن تجارى حاجات السكان . وتدل تقديرات لجنة مشروع السنوات الخمس على أن الهند فى حاجة الى بناء ٣ر٤ مليون مسكن جديد كى تسد حاجتها فى هذه الناحية

وتدل بوادر الامور على أن الجهود الفردية وحدها لن تستطيع ان تساير الحاجة المتزايدة الى اقامة المساكن ، لذلك كان حتما على حكومات الولايات ان تتدخل وتتبنى بعض برامج الانشاء . ويقضى مشروع السنوات الخمس بأن تكون حصة الحكومة المركزية من نفقات الانشاء ٢٧ر٧٤ مليون جنيه ، بينما تضطلع حكومات الولايات بمبلغ ٧ر٣ مليون جنيه

وهكذا ستتولى الحكومة المركزية مهمة العبء المالى عن المنشآت والمبانى فى المدن، وتمد يد العون الى لجان المساكن فى الولايات والى الجمعيات التعاونية للعمال الصناعيين لتأخذ بيدها فيما تبذله من جهد للتغلب على أزمة المساكن ، فتقدم لها نصف نفقات الانشاءات على سبيل الاعانة ، والنصف الآخر على سبيل القرض . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان من حق اصحاب العمل الذين يستخدمون عمالا فى مصانعهم ومتاجرهم أن يتلقوا اعانات توازى ربع تكاليف المساكن التى ينشئونها لعمالهم وقرضا يساوى ٣٧ ٪ من جملة هذه التكاليف

وبينما الحكومة المركزية ترعى حركة المبانى فى المدن ، تركز حكومات الولايات جهودها على تحسين المساكن فى الجهات الريفية ، فتقيم فيها مساكن نموذجية تبنى من المواد المستخرجة محليا كالاخشاب ، والغاب ، والفخار ، والزجاج ، وتقدم المشورة الفنيه لكل من يرغب فى اقامة نماذج مستحدثة من المبانى

وقد اقترحت لجنة مشروع السنوات الخمس انشاء « لجنة مركزية لشئون المساكن » تكون لها فروع فى الولايات لتتولى تنفيذ برامج اقامة المساكن ، ورسم السياسة التى تتبع فى ذلك، وتخصيص الاموال للمشروعات المختلفة ، وتحديد الاولوية فيما يبنى ، والقيام بكل ما يقتضيه ذلك من أبحاث

واقترحت كذلك أن يكون تحديد الايجارات وفقا لقواعد مشتركة فى جميع الولايات، وأن تعفى المبانى الجديدة من قيود الايجار خلال فترة معينة تشجيعا لحركة المبانى ، وأن تمتنع السلطات عن الاستيلاء على المساكن الا فى الحالات الاستثنائية

٤ ــ الرعاية الاجتماعية

تتجه الخدمة الاجتماعية فى معظم نشاطها الى العناية بمشاكل المرأة والطفولة ، ومشاكل الافراد الذين ينوءون فى الحياة باعباء مادية أو أدبية

وتتولى المؤسسات الاجتماعية الخاصة فى معظم الحالات رعاية شئون المرأة ، وفى مقدمة هذه المؤسسات : المؤتمر النسائى لجميع الهند وهو مؤسسة تدير عددا من الصيدليات ، ومراكز الامومة ، ودور كفالة المرأة التى تتعهد النساء والاطفال المعدمين . على أن نشاط هذه المؤسسات لا يزال فى حاجة الى ما يقويه ويدعمه ، ولابد من زيادة عدد المتطوعين الذين يقومون بالخدمة فى القرى

ولا مراء فى أن اطفال اليوم هم رجال الغد ، ولذلك كان واجبا على المشتغلين

بالخدمات الاجتماعية أن يولوهم المزيد من عنايتهم ، فتنظم لهم التغذية فى المدارس منعا لانتشار الامراض المترتبة على سوء التغذية ، وتوفر لهم الملاعب ، وتنشأ المعاهد الخاصة بالشواذ منهم واليتامى والفقراء

ولاشك أن تنفيذ ذلك يحتاج الى دعوة قوية وحركة جدية بين الشباب كى يساهموا بجهودهم فى هذه الخدمات ، فيشجعون على الاشتراك فى مخيمات الشباب، والانضمام الى فرق الكشف والتدريب الوطنى . فان هذه المنظمات بما تغرسه فيهم من حب النظام ، ومن النزعة الى الاعتماد على النفس والى البذل من أجل الوطن ، انما تعدهم لتحمل المسئوليات التى تفرضها عليهم واجبات المواطن . ولم يكن غريبا بعد ذلك أن ترصد لجنة مشروع السنوات الخمس ٧٣ر. من مليون الجنيهات لحشد قوات الشباب فى معركة بناء الوطن

وفى الهند اليوم عدد كبير من المنظمات والهيئات التى تقوم متطوعة بالخدمات الاجتماعية فى كل ركن من أركان البلاد . ولاشك ان عملها سيكون أوسع أثرا وابعد غورا اذا نظمت جهودها ونسقت . وقد رصد فى ميزانية مشروع السنوات الخمس مبلغ ٢٫٩٢ مليون جنيه لتوسيع نشاط هذه الهيئات ورفع مستوى خدماتها . وستتولى لجنة ، تتألف معظم عضويتها من غير الموظفين ، صرف هذا المبلغوتدريب المشتغلين فى ميادين الخدمة الاجتماعية



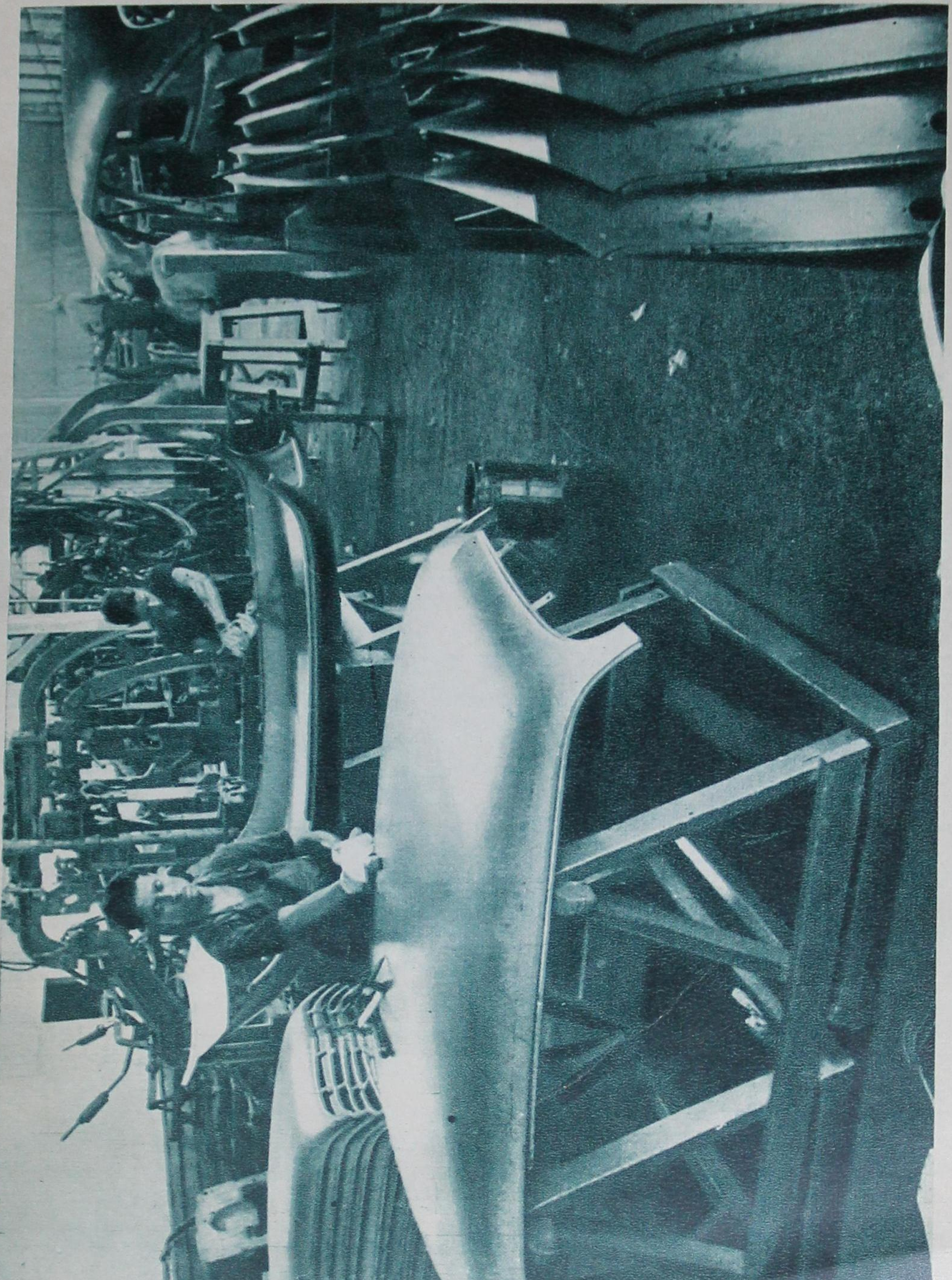
يتمرنون على استخدام الماكينات الدقيقة فى احد مصانع العدد والآلات





حوض بناء السفن بميناء فيشاكا باتنام

منظر لاحد آبار البترول بولاية آسام



تركيب هياكل السيارات يسهل على الهند سد حاجتها

فنان من كشمير يشتغل بالتطريز اليدوى





بعض الفتيات يتعلمن كيف يستفدن من وقت فراغهن لزيادة دخل اسرهن

الفصل الثامن

الجهاز الادارى

ان مشروع السنوات الخمس الذى تضطلع به الهند هو مشروع عمل وتنفيذ قبل كل شيء ، ويقع قسط كبير من اعباء تنفيذه على كاهل الحكومة المركزية . من ذلك ما اختصت به من العمل لاستكمال بعض المشروعات الصناعية الضخمة كمصانع سندرى للمخصبات ، ومشروعات الرى الكبرى وما يصاحبها من مصادر استنباط الكهرباء ، وتهيئة الظروف الاقتصادية الملائمة التى تساعد على تحقيق هذا المشروع القومى العظيم . وثمة قسط آخر من هذه الاعباء يقع على كاهل المؤسسات والمصانع الخاصة . ولكن القسط الآخر من العمل التنفيذى هو ما تقوم به الولايات مستعينة على أداء مهمتها بتعاون السكان وتآزرهم

وقد أولت لجنة مشروع السنوات الخمس ، فى مواضع عديدة من تقريرها ،عناية خاصة لمسألة الجهاز الادارى الذى لابد منه لتوزيع العمل ، وتحديد الاختصاص ، ورسم الخطط ، ووضع وسائل التنفيذ . فعهدت الى الحكومة المركزية بمهمة التخطيط والتنظيم — تنظيم يقوم على اداة لها قدرها واثرها فى الحكومة المركزية نفسها وفى حكومات الولايات ، وفى الرأى العام . واما الولايات فقد جعل فى كل منها لجنة تهيمن على النواحى التى يتطلبها المشروع برياسة رئيس وزرائها ، ومندوب للمشروعات يشرف على التنفيذ . ثم يلى ذلك الاقسام ، وهى محور هام فى تنفيذ المشروع ، وقد جعل لكل قسم منها لجنة مركزية . ثم القرى وقد عهد بالدور المحدد لها الى المجالس القروية فيها . ومن مزايا هذا التنظيم اشتراك الاهالى فى الجهاز الادارى فى كل مرحلة من مراحله

وعلى رأس هذا التنظيم المدرج يقوم مجلس الانتاج القومى ، حيث يستعرض رئيس الوزراء فى الحكومة الوطنية ورؤساء وزارات الولايات خلال جلساته مدى ما قطعه مشروع السنوات الخمس من تقدم فى مدارج التنفيذ

الفصل التاسع

الناحية المالية

والآن وقد استعرضنا أهم نواحى مشروع السنوات الخمس لا يسعنا الأن نتساءل: كيف تستطيع الهند تدبير مبلغ ١٥١٠ر٣٧ مليون جنيه لتنفيذه ؟ وللاجابة على هذا السؤال نورد فيما يلى بيانا بالمصادر التى تمول هذا المشروع :

	المبلغ مقدرا بملايين الجنيهات
١ – وفورات من الايرادات الجارية للحكومة الوطنية وحكومات الولايات (بما فى ذلك ايرادات السكك الحديدية)	٥٣٨ر٤٤
٢ – قروض داخلية تعقدها الحكومة الوطنية وحكومات الولايات وقروض من صناديق التوفير	٣٧٩ر٩
٣ – تمويل عن طريق استحداث عجز فى الميزانية مقابل الافراج عما يقابله من العملة الاسترلينية	٢١١ر٧
٤ – مساعدات خارجية تسلمتها الهند	١١٣ر٨٨
٥ – مساعدات خارجية اضافية ، أو اجراءات اضافية تهدف الى زيادة الضرائب وعقد القروض والتمويل عن طريق استحداث عجز فى الميزانية فى حالة عدم توفر هذه المساعدات الاضافية	٢٦٦ر٤٥
الجملة	١٥١٠ر٣٧

ويستبين من هذه الارقام ان الفائض من ايرادات الحكومة الوطنية وحكومات الولايات ، وما تحققه السكك الحديدية من وفر سيبلغ ٥٣٨ر٤٤ مليونا من الجنيهات، وان ما تحصل عليه الحكومة من ادخارات الافراد عن طريق القروض العامة ، سيصل الى ٣٧٩ر٦ مليونا . وبذلك تصبح جملة المبالغ التى ينتظر الحصول عليها من موارد داخلية ٩١٨ر٣٤ مليون جنيه موزعة على النحو التالى :

المبلغ مقدرا بملايين الجنيهات

ا ـ ما يخص الحكومة الوطنية وحكومـــة الولايات من الفئة ج		٥٢٩ر٩٨
ب ـ ما يخص الولايات من الفئتين ا،ب		٣٨٨ر٣٦
	الجملة	٩١٨ر٣٤

اما الاعتمادات من المساعدات الخارجية التى تسلمتها حكومة الهند حتى شهر اكتوبر سنة ١٩٥٣ فقد بلغت ١١٣ر٩ مليون جنيه . وبذلك تصبح جملة العجز الذى يتعين علينا أن نسده لمواجهة جميع تكاليف مشروع السنوات الخمس ٤٧٨ر١٥ مليون جنيه . وسيدبر هذا المبلغ اما عن طريق المزيد من المساعدات الخارجية ، وأما ـ اذا لم يتيسر ذلك ـ عن طريق المزيد من الضرائب والقروض واستحداث العجز فى الميزانية

على أن استحداث العجز فى الميزانية ، او بعبارة أخرى اطلاق مزيد من المال ، من شأنه أن يؤدى الى ارتفاع تكاليف المعيشة . وتبلغ جملة المبالغ التى تعتزم الحكومة استحداثها ٢١١ر٧ مليون جنيه ، ولكنها تؤمل أن تتغلب على أثرها بسحب مبالغ مساوية من حصتها فى العملة الاسترلينية فى صورة بضائع وخدمات مختلفة مما يعوض على البلاد كل اثر من آثار استحداث عجز فى الميزانية

المساعدات الخارجية

وقد بلغت قيمة المساعدات الخارجية التى تسلمتها الهند حتى اكتوبر سنة ١٩٥٣ مبلغ ١١٣ر٩ مليون جنيه ، قدمت اليها من الولايات المتحدة ، ودول الكومنولث ، والبنك الدولى . وتأمل الهند أن يكون ما يصلها من مساعدات خارجية أخرى وما يستثمر فى بلادها من الاموال الاجنبية ـ فى حدود مبلغ ٢٦٦ر٥ مليون جنيه ـ عونا لها على تنفيذ مشروع السنوات الخمس دون الالتجاء الى اجراءات أخرى تزيد من أعباء الشعب . فاذا لم يتيسر لها ذلك فقد تضطر الى ادخال بعض التعديل والتحوير على هذا المشروع . على أن من واجبنا مع كل ذلك أن نكون على استعداد لتنفيذه دون الاعتماد على المساعدات الخارجية ، فذلك أقوم السبل لضمان مستقبلنا

سياسة مراقبة الاسعار

ولاشك أن للاسعار دخلا كبيرا فى حسن تنفيذ المشروع . فكل زيادة غير طبيعية فى الاسعار قد تفسد علينا حسابنا . ولذلك ينبغى أن تقوم سياستنا خلال السنوات القليلة المقبلة على مقاومة ارتفاع الاسعار . ويقتضينا واجبنا فى هذه الحالة أن نحتفظ بنسبة معقولة بين أسعار أصناف السلع المختلفة ، وأن نحمى اقتصادنا فى الوقت ذاته من اثر تقلبات الاسعار فى الاسواق الدولية

فرض الرقابة

ان كل تخطيط أو تنظيم لمشروع من المشروعات ينطوى فى ذاته على قدر من الرقابة

على حياة البلاد الاقتصادية الى الحد الذى يكفل استغلال مواردنا خير استغلال ، ويضمن استقرار مستوى الاسعار ، وتوزيع ما تشح كمياته من السلع توزيعا عادلا بين فئات الشعب المختلفة . كل هذا يقتضينا فرض نظام للرقابة بشرط أن نحسن اختياره وتنفيذه لكى يكون عونا لنا على تنفيذ المشروعات التى نضعها . نعم قد تكون الرقابة مما تضيق به صدور الناس أحيانا ، ولكنها أمر لاغنى عنه فى كل نهضة تستند الى الدراسة والتنظيم

ملحق

مزايا المشروع

مقاومة البطالة

من حق كل انسان أن يعمل ليكسب قوت يومه ويكفل شئون معاشه . لهذا كان حقا علينا أن نهيىء عملا لكل مواطن قادر على العمل وراغب فيه . وهذه الغاية هى احدى أهداف مشروع السنوات الخمس . فأعمال الرى الصغرى ، ومشروعات استصلاح الاراضى ، واحياء الصناعات المنزلية والريفية — كل أولئك من شأنها التخفيف من البطالة بنوعيها : البطالة الكاملة طول الوقت ، والبطالة الفترية بعض الوقت فى القرى ، بينما التوسع فى الصناعات الكبيرة والصغيرة سيفتح أبواب العمل أمام العمال فى المدن

يضاف الى ذلك مشروعات أودية الانهار التى تشترك آلاف الايدى العاملة بجهودها وخبرتها فى اتمامها . فهى تؤدى الى تنشيط الحياة الاقتصادية فى نواحيها المتعددة . فالكهرباء التى تتولد عن مساقط المياه فى هذه المشروعات ستمكن عددا كبيرا من المتنورين من انشاء وحدات صناعية صغيرة ، تقرضها الحكومة بعض ما تحتاج اليه من رأس المال . والى جانب ذلك ستصبح المواقد الكهربائية ، والسخانات ، والثلاجات ، وغير ذلك من الاجهزة الكهربائية فى متناول الشعب وتغدو ركنا من أركان حياته العادية . وسيؤدى هذا بدوره الى فتح ابواب العمل فى الصناعات الكهربائية الحديثة التى لا بد أن تنمو وتتسع نتيجة لذلك . وهناك فوق هذا كثيرون غير هؤلاء سيجدون لانفسهم عملا مربحا فى المصايد والغابات والمصايف والمشاتى التى لابد أن تنشأ فى وديان هذه الانهار

وقد قدرت لجنة مشروع السنوات الخمس أثر مشروعات الوديان فى حل مشكلة البطالة تقديرا مبدئيا على النحو التالى :

	الزيادة السنوية فى العمال
١ — الصناعات بما فيها الصناعات الصغيرة	٤٠٠ر٠٠٠
٢ — مشروعات الرى الرئيسية ومشروعات توليد الكهرباء	٢٥٠ر٠٠٠
٣ — الزراعة : نتيجة للزيادة فى الاراضى التى تستفيد من الرى	١ر٤٠٠ر٠٠٠

نتيجة لاصلاح الصهاريج وخزانات الماء الموجودة	١٥٠ر٠٠٠
نتيجة لمشروعات استصلاح الاراضى	٧٥٠ر٠٠٠
٤ – المبانى والانشاءات	١٠٠ر٠٠٠
٥– اصلاح وانشاء الطرق	٢٠٠ر٠٠٠
٦ – الصناعات المنزلية	٢مليون يضاف اليهم ٣ر٦ مليونا آخرين من العاملين بعض الوقت الذين تزيد امامهم فرص العمل
٧ – مشروعات الفئة الثالثة (المواصلات ، واعمال البنوك وغير ذلك من الخدمات) واعمال محلية أخرى	ستزيد فرص العمل نتيجة لهذه المشروعات ، وان كان من المستحيل تقدير هذه الزيادة

مزايا أخرى

لقد سبق لنا القول بأن مشروع السنوات الخمس سيؤدى الى زيادة الانتاج الزراعى والصناعى ، وستترتب على ذلك زيادة فى الدخل القومى فيرتفع من ٥٧٠ر٦ مليون جنيه الى ٣٠٠ر٧ مليون ، أى بما يوازى ١١٪ فى خلال خمس سنوات . ومع أن جزءا من هذه الزيادة سيستثمر فى المشروعات المختلفة فان من المحقق أن يكون لدى أفراد الشعب فائض من المال ينفقونه فى شتى حاجاتهم وان يتوفر فى الاسواق كثير من البضائع التى ينفقون بعض مالهم فى شرائها

أضف الى ذلك المزايا الاجتماعية التى تنجم عن تنفيذ مشروع السنوات الخمس مما لا يمكن حصره أو تقديره بلغة المال . فبرامج النهضة الصحية ستؤدى الى التقليل من نسبة الامراض والعلل ، والمدارس الجديدة ستقضى على الجهل ، والفصول الدراسية التى تفتح للكبار ستوسع آفاق من فاتهم التعليم فى مراحل حياتهم الاولى . وثمة فائدة أدبية أخرى ، هى الشعور بالقوة كلما رأى الناس جهودهم تؤتى أكلها . فهم لن يرضوا بعد ذلك بأن يكونوا ضحايا للجهل او المرض او المجاعات ولن يسلموا بأن هذه العلل آفات اجتماعية لا مفر منها . وهم سيبذلون الجهد فى تحسين حالهم ويحسون بالسعادة كلما ساهموا فى الحياة بنصيب ايجابى

فهرس

مكتب الهند للنشر والاستعلامات
بالقاهرة
يناير ١٩٥٥